

السفارة الألمانية بتونس: تدعوا لمعالجة الماضي والاستئناس بتجربتها فماذا تريد أن تقول؟

14 جانفي، تاريخ لا
يمكن طمسه من قبل
من تنكر للثورة



كم تحتاج الثورة
من وقت لتحقيق
أهدافها؟

الأحد 13 جمادى الثانية 1443 هـ الموافق لـ 16 جانفي 2022م العدد 175 الثمن 1000مي

التحرير

ندوة صحفية للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في تونس

«الثورة من تونس.. التحديات والآفاق»



نظام عاجز عن رعاية شؤون شعبه.. فليرحل

من حقبة المندوبين إلى المبعوثين الدوليين

كم تحتاج الثورة من وقت لتحقيق أهدافها؟

ماذا تحقق بعد 11 سنة من الثورة؟

سؤال حائر يطرحه الكثيرون، ماذا حدث؟ ألم يسقط النظام؟ لماذا عجزنا عن تحقيق أبسط متطلبات العيش؟ ماذا جرى؟ الجميع يريد مغادرة البلاد والهجرة نحو المهجول، آلاف الكفاءات من كل الاختصاصات تهاجر إلى بلاد الغرب، شباب معطل يلقى بنفسه إلى الموت طمعا في المهجول...

جواب الفئدة السياسية في تونس:

هكذا هي الثورات، فهي لا تحقق مرادها إلا بعد عشرات السنين، ويستعرضون أمثلة عن الثورة الفرنسية والبشافية ... ويذكرون كل حركات التغيير الجذري في العالم إلا ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم، لا يذكره حتى من تلبس بالصفة الإسلامية.

أما فعلهم فهو التوجه نحو الدول الغربية يتسولون على اعتبارها يستجدون رضاها، وهم حكما ومعارضة ومؤيدين للرئيس ومعارضين للرئيس كلهم في الأمر سواء. تفكيرهم واحد وتقديسهم للغرب واحد لكن قلوبهم شتى، ونفوسهم مريضة مهزومة.

جوابنا:

النظام في تونس لم يسقط، فإني للثورة أن تحقق أهدافها؟ ما حدث كان تغيير في بعض الوجوه، أما النظام فقد بقي بل هو يتجدد، ونقصد بالنظام الأسس الفكرية التي يصدر عنها السياسات والتشريعات من دستور وقوانين. فالأسس الفكرية التي تحكم تونس هي من وضع المستعمر قبل أن يغادر وتبناها بوريقية وجماعته ثم بن علي ومن بعده الحكام الجدد لتونس، وهذه الأسس الفكرية هي فصل الدين عن الدولة، وتبني دساتير وقوانين من صنع الغربيين فالدساتير التي وضعت لتونس إلى اليوم هي صناعة عربية ولو كانت باياد تونسية، أما القوانين فكلها منقولة نقلا وأما ما يزعمون أنهم أخذوه من الإسلام فممنوع عن أصله ومقتل من سياقه (حتى عاد جثة هامدة لا تصلح لشيء)، أما عن السياسات فحدث ولا حرج فكلها (الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية...) من وضع الدوائر الغربية وما عمل الحكام المسلمين على رقابنا إلا التنفيذ.

فإذا لم يتغير النظام فكيف تتبدل الأحوال؟ أما عن انتظار السنوات والعقود لتحقيق الثورة أهدافها فخداع وتضليل ومكر يبراد من ورانه تأييد استعباد تونس وأهلها لفائدة أعدائها.

لا تحتاج الثورات الحقيقية إلى زمن طويل، فكل من هم يعمل لا بد أن يحققه بنفسه الهدف من

أعماله والا عد غير جاد، وعمل تغيير حياة الشعوب هو من أجل الأعمال وأخطرها فكيف يعمل العامل للتغيير ثم يقول إن التغيير لن يحصل إلا بعد عقود؟ هذا يعني عدم الجدوية بل هو الإحباط بعينه، والقائل بأن طبيعة الثورات تحتاج عقودا هو كاذب مخادع أو هو مخدوع مضلل، وفي أحسن أحواله مئبط لهمم يضرب معنويات الثائرين في مقتل.

يستدلون بالثورة الفرنسية، فهل هي الحجة علينا؟ هل نحن فرنسيون؟ فلنن كان الفرنسيون ضالون فهل ينبغي أن نضل نحن أيضا؟

ألسنا مسلمين؟ فمن هو قدوتنا؟ يقول ربنا جل وعلا: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا)، رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم بعثه الله تعالى لغير حال البشرية، فاقام دولة أسقط بها النظام السائد في الجزيرة العربية، وأرسى أساسا فكريا جديدا قوامه (ان الحكم إلا لله) ثم كانت التشريعات كلها من عند رب العالمين وكذلك السياسات في جميع جوانب الحياة: فكم تطلب الأمر من وقت؟ إن هي إلا بضع سنوات حتى صارت الدولة التي أسسها الرسول صلى الله عليه وسلم الدولة الأولى في العالم واستطاعت في سنوات قليلة أن تسقط أعظم امبراطوريتين في زمانه الفرس والروم.

قد يتدعون بأن الزمان غير الزمان، نقول هذا ذريعة الجاهل الذين لا يعرفون سنن الله في صناعة الحياة والحضارات، فقد أقام الرسول صلى الله عليه وسلم دولته بإمكانيات بشرية لا معجزات فيها، فهاجر ليستلم الحكم في المدينة وهو مطارد، فخطط وأعد وتخطى وضلل أعداءه ومطارديه، ثم واصل المسيرة الشاقة المضنية متخفيا حتى وصل المدينة المنورة واستلم الحكم، ومن هناك بدأ بوضع السياسات الزايدة التي هي وحي من رب العالمين. ولم تمض 8 سنوات حتى فتح مكة ومن ثم وحد جزيرة العرب ثم أرسل الرسل والسفراء إلى حكام الأرض في زمانه. ولم يلتحق صلى الله عليه وسلم بالزفيق الأعلى إلا وبعث أسامة في الطريق لمحاربة الروم.

أما عن موازين القوى، فالمسألة تناسبية فقد كانت في زمان الرسول امبراطوريات كبرى جيوشها ضخمة وكانت كل القبائل العربية خاضعة لها لا تستطيع بل لا يفكرون أصلا في منافستها أو الاستقلال عنها فضلا عن محاربتها في ميادين القتال، وأنى لهم ذلك؟ واليوم نحن نعيش بين قوى استعمارية جيوشها ضخمة وأسلحتها فتاكة، ولكن فات هؤلاء العاجزين المنهزمين أن هاته القوى الاستعمارية لم تستطع بعد سنوات الاستعمار الطويلة

أن تهزم الشعوب الإسلامية، فأمریکا في أفغانستان منذ عشرين عاما، فلم تستطع شيئا وخرجت ذليلة مدحورة وما هي تحاول من بعيد بالمكر والدسياسة أن توقع بالأفغانيين، وأمريكا في العراق منذ تسعينات القرن الماضي، فلم تستطع شيئا ولم تحقق مرادها، وما نراه اليوم أن الجيش الأمريكي فقد كل سند شعبي أمريكي في حروبه الظالمة العبيثة ضد المسلمين، وما عاد يمكنه أن ينتصر علينا. هذا ونحن المسلمين لا نجتمعنا دولة بل يتحكم فينا عملاء لأمريكا وأوروبا، نعم الغرب كله ما عاد قادرا على الانتصار علينا وما عاد يستطيع أن يتحكم في بلادنا لولا حفنة من العملاء السياسيين والفكرين. الكل شهد وشاهد أن أعتى الجيوش الغربية انهزمت وتراجعت أمام قلعة من المجاهدين. وكان ذلك زمن الاستعمار العسكري في بداية القرن العشرين وهو كان إلى اليوم في فلسطين والشام والعراق وأفغانستان، هذا في غياب دولة حقيقية تجمعهم على الحق وتوحد جهودهم وجهادهم. فما بالكم لو كان للمسلمين دولة منهم قرارها بأيدي قادتها لا عملاء ولا ضعفاء بل رجال دولة يقودون المسلمين قيادة راشدة سطرها الوحي نفس الوحي الذي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الوحي الذي حفظه الله لنا حيث يقول وهو أصدق القائلين: (أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون، نعم هو الوحي الذي نؤمن به وأمرنا باتباعه.

وعليه نقول إن الثورة لن تحقق أهدافها حتى يتبع الثائرون خطى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي خطى بشرية بإمكانيات بشرية عادية أو أقل في خصم عالم تملأه قوى الشر، وأراد الله لها أن تكون بشرية حتى لا يقول قائل ذلك خاص بالزسل والأثنياء.

واذكروا إن شئتم قوله تعالى:

(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يُغْنِيهِمْ وَيَكُونُوا لَكُمْ أَوْلِيَاءَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ).

هذا وعد الله لعباده المؤمنين، فهل يحتاج إلى سنوات طويلة وعقود مديدة حتى يتحقق؟ كلا بل هو الضلال والمكر، فلا يحتاج الأمر من الثائرين إلا أن ينزعوا هاته الطبقة السياسية العلمانية التي حرمتنا من ديننا وإسلامنا العظيم، ويتحروا قيادة راشدة رشيدة اتخذت من الإسلام دين رب العالمين ومن سيرة أكرم المرسلين قدوة، نعم ليس بيننا وبين تحقيق مرادنا من العزة والكرامة إلا أن نعلنها عالية مدوية، لا لعلمانية الضالة لا للرأسمالية المجرمة لا للديمقراطية العاجزة... الله ربنا... محمد صلى الله عليه وسلم رسولنا والإسلام ديننا وفيه حياتنا وعزتنا.

(وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ)

ندوة صحفية للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في تونس

«الثورة من تونس.. التحديات والآفاق»

اليوم

عقد المكتب الإعلامي لحزب التحرير / ولاية تونس بمقره المركزي بأريانة صباح الثلاثاء 11 جانفي 2022 ندوة صحفية بعنوان «الثورة من تونس.. التحديات والآفاق».

وقد بدأ عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير الأستاذ أحمد تاتار مداخلة بإبراز المفهوم الصحيح للدين الإسلامي باعتباره منهجا شاملا لكل مظاهر الحياة وأن الإسلام لا ينحصر في مسائل العبادات كما تروج له النظرة الغربية للدين، بل إن

الأحكام الشرعية في الإسلام تنظم الحياة السياسية باعتبارها أحكاما تفصيلية خاصة بأعمال الدولة في مجال رعاية شؤون الناس وإقامة حدود الله وسد ثغور بلاد المسلمين وحمل الدعوة الإسلامية لشعوب العالم.

ثم أكد الأستاذ أحمد تاتار أن ثورة 14 جانفي 2011 التي اندلعت من تونس فعمت شرارتها أغلب الشعوب الإسلامية مثلت وما زالت تمثل تهديدا للأنظمة الغربية الاستعمارية المفروضة على بلادنا حيث رفع الثائرون شعارات لإسقاط هذه الأنظمة الغربية الظالمة.

وعن محاربة الفساد قال أحمد التاتار أن «محاربة الفساد» تبدأ بمحاربة أصل الفساد الذي يتمثل في منع أهل تونس من التمتع بحقوقهم واستغلال ثروتهم بسبب التدخل الغربي في سياسة تونس ومنهج حكمها.

إذ اعتبر الأستاذ أن خلاص الأمة الإسلامية من الهيمنة الغربية لا يتحقق إلا باتباع سنة محمد صلى الله عليه وسلم في مجال الحكم ونظام الدولة.

ثم كانت مداخلة رئيس المكتب الإعلامي الأستاذ خبيب كركباة حيث نسب أسباب الأزمة التي تمر بها تونس اليوم إلى الوسط السياسي سواء كانوا حكاما أو معارضين باعتبارهم خاضعين لقرارات الدول الغربية ولا يملكون إرادة مستقلة.

وبيّن رئيس المكتب الإعلامي أن النظام العلماني في تونس أفرز مسارا سياسيا عبثيا ذهب بالبلاد إلى مستنقع الارتهاق للغرب ونهب مقدرات الشعب التونسي.

وواصل الأستاذ كركباة مبينا أن حزب التحرير في تونس كان له موقف معروف من الانتخابات التشريعية والرئاسية السابقة بعد الثورة إذ وصف الحزب هذه الانتخابات بالجريمة في حق الشعب التونسي وهي محاولات متكررة لإشراك التونسيين في فشل النظام العلماني الفاسد.

كما اعتبر رئيس المكتب الإعلامي أن إجراءات 25 جويلية الأخيرة كان هدفها الحيلولة دون تمرد التونسيين على كل الوسط السياسي المنحرف في السياسة الرسمية للدولة حكاما ومعارضين.

ثم تحدث الأستاذ كركباة عن التحديات التي تواجه الثورة

التحدي الأهم أن الثورة منذ البداية افتقدت القيادة السياسية الرائدة، فالتوّار ولئن اهتموا إلى أصل الداء الكامن في الظلم، فتخلّوا عن المطالب الجزئية ونادوا بإسقاط النظام لكنهم افتقدوا القيادة السياسية التي تقودهم لإرساء نظام جديد يغيّر حياتهم تغييرا جذريا وهذا ما جعل الانتهازيين والمتسلّقين وأشباه السياسيين يركبون موجة الثورة ويسيرونها لترميم حكام النظام



الذي خلخل الشعب التونسي أركانه وزلزل قواعده.

التحدي الثاني للثورة في تونس هي عقلية الوسط السياسي العلماني بكل أطيافه (يمينية ويسارية ووسطية)، وهي عقلية تعشق أفكار الغرب إلى حدّ التقديس فهم لا يرون إلا ما يراه الغربيون. ولا حلول سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية إلا عبر الالتجاء إلى الدول الغربية، وبخاصة الدول العريقة في استعمار الشعوب والهيمنة عليها، وفي هذا السياق ذكر قانون المالية في تونس (على سبيل المثال) ووصفه



بالفضيحة السياسية، فهو لا يعدو أن يكون تطبيقا لإملاءات صندوق النقد ذراع الأخطبوط الاستعماري للدول الغربية لاستضعاف شعوب العالم واستغلال خيراتهم. نعم الوسط السياسي كله صنعه الفكر الغربي حتى تكون تونس وأمثالها من البلاد العربية والإسلامية تحت قيادته،

د.مراد معالج / عضو المكتب الإعلامي
لحزب التحرير ولاية تونس

أما التحدي الثالث فيمكن في تحذات مطالب التونسيين، حتى توارى المطالب الرئيسي (الشعب يريد إسقاط النظام) وما عاد يُذكر إلا قليلا، وصار التونسيون أشتاتا كل يسعى وراء مطالب وقتية وضيقة، وهذا ما استنزف الطاقات والجهود، وصار تهديدا فعليا بإهدار الثورة وأهدافها.

ثم تكلم رئيس المكتب الإعلامي عن آفاق الثورة:

تونس جزء من أمة عريقة أسسها القائد الأعلى محمد صلى الله عليه وسلم، وأن الأمة الإسلامية ورغم سقوط دولة الخلافة الكيان السياسي الذي كان يوحدها، ورغم تمزيق الاستعمار لها في كيانات هزيلة عليلية سمهاها دولا، رغم ذلك كله فقد انطلقت الثورة من تونس وعمت جميع الأمة، وما زالت هذه الثورة مشتتة في كل مكان ولم تستطع القوى الدولية إخمادها رغم الجهود المضنية التي بذلت من أجل تحطيم معنويات المسلمين، وعليه فإن الثورة ما زالت مستمرة، وهذا أفق رحب ومساحة واسعة تمكن أهلنا في تونس من لملمة جراحهم والقيام لاستئناف ثورة الأمة لتلتحم مع باقي التوّار في العالم الإسلامي: الجزائر فليبيا فالسودان فمصر وسوريا إلى اليمن...

الأفق الثاني ويتمثل في وجود حزب التحرير القيادة السياسية البديلة عن الوسط السياسي المرتهن للفكر الغربي، فحزب التحرير من الأمة قام على أساس العقيدة الإسلامية، التي هي عقيدة الشعب التونسي، وهو بذلك سطر خط سير سياسي بعيد عن الارتهاق للمستعمر قريب من الأمة، وقد جعل الحزب قضيته وقضية التونسيين تحرير بلاد تونس وكل بلاد المسلمين من جبال الاستعمار الغربي وسياساته التي أودت بالبلاد إلى وضع تتحكم فيه الخيانات الداخلية، أما قضيته الرئيسية ففضية جميع المسلمين ومنهم أهل تونس، هي استئناف الحياة الإسلامية حياة العز والكرامة بإقامة دولة حقيقية كالدولة التي أقامها رسولنا الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم، الذي ترك بين أيديها وحيا من رب العالمين ليعالج مشاكل الأمة بل الإنسانية جمعاء في كل زمان فالثورة في تونس ما كانت أن تؤدي إلى التوسل على أعتاب الجهات الأجنبية لو كان الشرع الإسلامي ماثلا في الحكم والقانون. ولكن الأفق مفتوح وفي هذا الإطار ذكر رئيس المكتب أصحاب الاختصاص القانوني وأهل الخبرة بما عرضه حزب التحرير من مادة فيها تفصيل لأحكام الإسلام العملية القادرة على إنهاض الأمة الإسلامية ككتاب نظام الإسلام وكتاب مفاهيم حزب التحرير وكتاب النظام الاجتماعي وكتاب النظام الاقتصادي وكتب مشروع دستور دولة الخلافة وأسبابه الموجبة.

وفي ختام مداخلة جدد الأستاذ كركباة دعوة حزب التحرير لأهل القوة في تونس كي يرفعوا أياديهم عن الوسط السياسي المتواطئ مع مختلف الدوائر الغربية وينخرطوا في مشروع الأمة الإسلامية باعتباره سبيل خلاصها من التبعية الغربية وكل مظاهر الاستعمار.

14 جانفي تاريخ لا يمكن طمسه من قبل من تنكر للثورة

المهندس وسام الأطرش

الثورة، رغبة في الاحتراق والانذار أم في إسقاط أنظمة الاستعمار؟

ليست هي المرة الأولى التي تغيب فيها مظاهر الاحتفال الرسمي بذكرى 14 جانفي، تاريخ اندلاع شرارة الثورة في تونس، والتي كانت سببا في تبعثر أوراق الغرب وتداعي أنظمة المنطقة وسقوط رؤوسها ورموزها كما تتساقط أجبار الدومينو.

فالعام الماضي، شهد بدوره غيابا رسميا لرئيس الدولة الذي امتنع عن الظهور وعن لقاء كلمة يتوجه بها إلى الشعب في هذه المناسبة التي أريد لها النسيان على ما يبدو. في المقابل، سجل المقيم العام البريطاني «الدوارد أوكدن» حضوره في شارع الثورة وأمام مبنى وزارة الداخلية تزامنا مع حجر صحي شامل بدعوى كورونا، لم يفهم حينها إلا في سياق الحجر السياسي الذي يفرض على الشعب إقامة جبرية تمنعه من التعبير عن مواقفه ومشاعره بشكل جماهيري.

في ذلك اليوم، انخرط كامل الوسط السياسي في مسار تكبيل الحراك الشعبي واحتكار الثورة تحت غطاء مجابهة كورونا، ولم تنته هذه الأحزاب المتنازعة على السلطة إلى أن هذه الورقة قد تستغل ضدها في وقت لاحق، فيسلب عليها ما ارتضته بنفسها لأبناء هذا الشعب من قرارات سياسية جائرة تبررها فتاوى تحت الطلب من قبل «لجنة علمية» تعددت حولها نقاط الاستفهام.

هذا العام، أريد فيه لتاريخ 14 جانفي أن يكون استثنائيا، خلافا لكل الأعوام السابقة، ضمن مسار الإجراءات الاستثنائية التي أطلقها الرئيس قيس سعيد منذ 25 جويلية 2021، حيث استبق بامر رئاسي يعتبر يوم 17 ديسمبر من كل سنة يوم عيد الثورة بدلا عن 14 جانفي، وهو أمر في ظاهره انتصار للثورة التي انطلقت شرارتها من سيدي بوزيد في 17 ديسمبر، ولكنه يخفي حقيقة حصر الثورة واختزالها في تاريخ حرق البوعزيزي لنفسهبل يخفي حقيقة الحرص على إلغاء تاريخ 14 جانفيمن الذاكرة الجماعية والذي حقق فيه أبناء الشعب ذلك المنجز التاريخي ضمن انفجار ثوري غير مسبوق وسيول بشرية طالبت بإسقاط النظام واستطاعت عبر جحافل المتفضين تطويق العاصمة وسلب القبضة الأمنية لنظام الطاغية بن علي بشكل مفاجئ تجاوز كل التوقعات، ما أجبر أسياده عن التخلي عنه بين عشية وضحاها.

وكان الأمر الرئاسي قد اختار (نيابة عن الأسياد والمؤولين الكبار) تاريخ الاحتراق والانذار على تاريخ الانفجار في وجه نظام الاستعمار. بعبارة أخرى، هو تكريس لحلول العاجزين المستسلمين لا حلول الفاعلين القادرين، وهي نظرة تشفي غليل الكفار المستعمرين. أكبر دليل على عدم اكتراث الرئيس نفسه، بالحرقة التي يعيشها أبناء بلده، وعلى أنه يعيش في كوكب آخر غير الذي نعيشه، هو تلك الكلمة التي أنفأها من شارع الثورة فوق رماد جثة متفحمة، لشخص أحرق النار في نفسه، وراح يتكلم فيها على خصومه غير عابئ بما حدث قبل وصوله.

المسار «التصحيحي»: مسمار أخير دق في نعش الثورة

نعم، لقد أريد لملف الثورة أن يطوى إلى الأبد، وألا يُذكر إلا من باب السخرية والتندر، وأن يُمحي من ذاكرة الشعب فيذهب في طي النسيان دون أن تستلهم منه الأجيال القادمة ذلك النفس الثوري وتلك الرغبة الحقيقية في التغيير الجذري التي أهدمت شعوب الأمة الإسلامية وحركت فيهم شعور الانتماء على أمل الوحدة الحقيقية التي تلغي حدود الاستعمار.

في هذا الإطار، التقت رغبة الكافر المستعمر مع من باعوا

ذمتهم وضمانهم، وسارعوا بنهم شديد نحو استعادة القبضة الأمنية قصد تركيع الشعب من جديد، وهذا كله تحت شعار: «الشعب يريد». ذلك الشعار الخادع المنقوص، الذي يضع الشعب كفاعل لإيهامه بأنه صاحب الفعل والقرار، ولكنه يخفي المفعول به، ضمن الجملة الفعلية «يريد إسقاط النظام» التي جاءت هنا كخبر عندما اختار «الشعب» بنفسه أن يكون هو المبتدأ.

طبع هؤلاء استطاعوا استغلال أجواء الاحتقان الموجودة ضد كامل النخبة السياسية التي حكمت في هذه العشرية، وأن يجعلوا الناس تصب جام غضبها في الأشخاص دون النظام العميل، ولا في الاستعمار المتربص الذي يسند ويمنعه من السقوط والانهار الكلي، وهو عين ما يفعله حكام كل مرحلة خدمة لأسيادهم قبل أن يلقي بهم في مزبلة التاريخ، والشواهد على ذلك من عصرنا أكثر من أن تحصى أو تعد.

إن مسار الركوب على الثورة والتلاعب بها وحرثها عن مسارها الطبيعي ومحاولة إخمادها وإطفاء جذوتها وعقاب الشعب على خيار الثورة، لم يبدأ اليوم، وليس وليد اللحظة، بل سبقته محاولات عديدة ومتكررة، يُشرف عليها الغرب ودوائره الاستعمارية إشرافا مباشرا، لما في ذلك من أهمية بالغة في صراع النظام الرأسمالي المتهاوي عالميا مع الإسلام كنظام سياسي بديل يبحث لنفسه عن أرضية ونقطة للارتكاز يستطيع من خلالها افتكك زمام المبادرة، فتعود الأمة للقيادة والريادة وللعرب دورها الطبيعي بين سائر الشعوب والأمم، وقد خاض أهل الشام في هذا الصدد ملاحم من الصراع الفكري والكفاح السياسي تشيب لها الولدان وتدرس للأجيال القادمة.

ولعل من بين أهم هذه المحاولات، هو مراهنته على ورقة الإسلام المعتدل وتشريك دعاته في الحكم الديمقراطي بشروطه وإيهامهم بأن التغيير لا يتم إلا عبر الانتخابات الديمقراطية حصرا وقسرا، وذلك من أجل إفراغ الإسلام من مضمونه، ثم العمل على سحب البساط من تحت أقدام هؤلاء بعد نسب كل الفشل والعجز الناتج عن تطبيق النظام الرأسمالي إليهم.

أما المحاولة الأخيرة، فهي المراهنة على ورقة «المسار التصحيحي» التي فتحت الباب على مصراعيه للاستعمار للتدخل في شؤون البلد، وذلك بتوظيف مكتسبات الشعب وطلاقات الشعب وحماة الشعب من أمن وجيش ضد مصلحة الشعب وضد ما تملحه عليه عقيدته وما تفرضه أحكام دينه، وهذه جولة من جولات الحرب الصليبية على الإسلام لن يدخر الغرب جهدا في خوضها إلى النهاية، دفاعا عن حضارته، بل دفاعا عن وجوده.

الاستعمار سبب الدمار، ولا حل إلا باقتلعه من جذوره

بعيدا عن حصر المعركة مع أدوات الاستعمار وخوض الصراعات الدونكيشوتية مع الدمى المتحركة، فإن ما يجب أن يعيه المؤمنون بضرورة استكمال الثورة إلى حين التحرر النهائي من قبضة الاستعمار، هو أن المعركة الحقيقية تتجاوز فعلا أشباه الحكام ممن لا يملكون أمرهم، لأنهم مجرد خدم وعبيد يُتدبون من قبل أسيادهم في هذه الأنظمة الوظيفية من أجل القيام بأدوار معينة ومحدودة، ثم تنتهي صلوحيتهم بانتهاه مهامهم مباشرة فيرمى بهم في مزبلة التاريخ. وإنما المعركة الحقيقية والفعلية هي مع الاستعمار الجاثم فوق صدورنا.

هذه الجولة من المعركة الوجودية التي يخوضها الغرب اليوم، تلخصها مقولة للجنرال الأمريكي «راي أوديرنو» (رئيس أركان الجيش الأمريكي السابق، شارك في حرب الخليج وحرب العراق) أثناء محاضرة له ألقاها في المعهد الملكي البريطاني «تشانام هاوس» سنة 2012، حيث قال فيها:

دعونا ننظر حول العالم، وما نراه في العالم. وجزء من هذا العالم هو ما تعلمت، واعتقد أن ما تعلمناه جميعا من منظور عسكري على مدى السنوات الخمس أو الست الماضية هو هذا الربط، هذه القدرة العالمية على الاتصال التي تمكن المعلومات من الانتقال الفوري في جميع أنحاء العالم، قد

أثرت على الأمن وستؤثر على كيفية تفكيرنا حول كيفية وجوب توفير الأمن في المستقبل.

وقد رأينا أن هذا قد لعب دوراً في الربيع العربي، سواء كان ذلك في ليبيا، أو في مصر، أو في تونس، وترونه لا زال يلعب قليلا، اليوم، في سوريا.

عندما تناقش هذا، فإننا سوف نقول لكم أن الربيع العربي لم ينته بعد. أعني، انها مجرد بداية.

لأن ما فعلوه هو أنهم كانوا قادرين فعلا - في مصر، في ليبيا، في تونس مثلا - على التخلص من الحكومة القبيحة، ولكنهم لا زالوا في عملية تشكيل حكوماتهم الجديدة. نحن لا نعرف كيف ستكون هذه الحكومات.

نحن لا نعرف، إذا ما تم تشكيل هذه الحكومات، ما الأثر الذي سيكون لها على منطقة الشرق الأوسط والأمن داخل الشرق الأوسط.

هكذا إذن، ينظرون إلى خطورة سرعة انتشار المعلومة على أمنهم القومي، وهذا المنطق يفرض أن تخضع الأنظمة القائمة اليوم لأوامر الاستعمار، بالشكل الذي يوفر الأمن لا لشعوب المنطقة، وإنما لدول الغرب التي تخشى انفجار هذه المنطقة في وجهها، فيحسم الصراع لصالح الإسلام وبديله الحضاري.

في هذا الإطار، وتزامنا مع حديث سابق للرئيس قيس سعيد حول السيادة ورفض كل أشكال التدخل الأجنبي، شاهدنا جميعا كيف استقبل الوزير المكلف بتسيير وزارة الداخلية رضا غرسلواي المقيم العام الفرنسي، «أندري باران» ليكون أول سفير يقتحم مقر وزارة الداخلية منذ الإعلان عن بداية المسار «التصحيحي» الذي أعلن عنه الرئيس قيس سعيد في 25 جويلية. ثم لا يلبث إلا أن يطل برأسه مجددا عشية 14 جانفي ليؤكد دعمه مجددا لهذا المسار، حتى في مفاوضات تونس مع صندوق النقد الدولي.

هذا السفير، هو مستشار الرئيس الفرنسي المتصهين «ساركوزي» للشؤون الإفريقية، كما أن علاقة عائلة «باران» (التي ينحدر منها السفير الحالي) بالقارة الإفريقية تكتسي خصوصية، فجدّه كان حاكما في الغابون زمن الاحتلال الفرنسي، فيما عمل والده مستشارا للرئيس الإيفواري السابق فيليكس هوفويي بوانيي، ولذلك فإنه ينظر لتونس بوابة الشمال الإفريقي نظرة خاصة على ضوء ما تربي عليه في هذه العائلة ذات الثقافة الاستعمارية العريقة.

ختاما، فإن تحكّم الاستعمار في تفاصيل الحياة السياسية في تونس، هي حقيقة ساطعة، كان حزب التحرير أول المحذرين من خطرهما، ولذلك كان له في الذكرى الحادية عشرة للثورة النصيب الأكبر من النقد اللاذع والاستهداف المقصود من قبل أبواق الاستعمار وعملائه، لوقوفه في الصفوف الأمامية المتصدية لتأمر الدول الاستعمارية على أمة الإسلام.

وليس أدل على حقيقة إشراف القوى الاستعمارية على هندسة الحياة السياسية في البلد، بل على انخراطها في إعادة صياغة تاريخ الثورة، من تعليق الأدميرال المتقاعد كمال العكروت، على المكالمات المسربة بين الرئيس المخلوع وعدد من المسؤولين السامين والشخصيات المتنفذة والتي نشرت محتواها مؤخرا قناة BBC البريطانية.

حيث اعتبر الأدميرال، في تدوينته على حسابه الرسمي بموقع الفيسبوك، أن هذه المكالمات المزعومة لم تضاف أي جديد في علاقة بالرواية الخاصة بما جرى يوم 14 جانفي 2011، مشيرا في المقابل إلى أنه لا يجب التوقف عند القراءة الأولية لمحتوى المحادثات بل يجب القراءة بين السطور في علاقة بتوقيت نشرها، واختيار مقاطع بعينها.

وأشار العكروت إلى وجود علاقة للمخابرات البريطانية (MI6) بالتسريب، مؤكدا أنّ من يعرف ميل المخابرات البريطانية إلى الإسلام السياسي يفهم جيّدا دواعي الإحسان والشفافية الفجائية للـ BBC المملوكة للحكومة البريطانية.

ممثل صندوق النقد الدولي بتونس :

من المبكر الحديث عن مبلغ قرض لتونس ومن المهم الاتفاق على «الإصلاحات الكبرى»

أكد ممثل صندوق النقد الدولي بتونس "جيروم فاشي" يوم الخميس 13 جانفي 2022 أن تحديد مبلغ القرض الذي تسعى

مشيرا إلى أن الصندوق كان في تواصل منتظم مع السلطات التونسية لمعرفة نواياهم حول الإصلاحات وكيف يمكن للصندوق مساعدة

الدول الأعضاء.

وأبرز أن الصندوق نشر في هذا الإطار تقريرا شدد فيه على انه من المهم في الإصلاحات الكبرى التي تستدعي التزاما قويا على المدى المتوسط جلوس مختلف الأطراف حول طاولة واحدة وإجراء حوار والاتفاق على جملة من الإصلاحات سواء على مستوى المالية العمومية أو على مستوى الإصلاحات الهيكلية.

وأضاف انه من المهم عند الالتزام ببرامج إصلاحات متوسط المدى وجود مصداقية في الالتزام معتبرا أن ذلك طريقة لتأكيد المصداقية.

وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي على تونس التقدم على مستوى محورين بالنظر للتحديات خاصة على مستوى توازنات المالية العمومية وأيضا على مستوى نسب نمو ضعيفة جدا في السنوات الأخيرة.

وأوضح أن المحور الأول يتعلق بحل الإخلال على مستوى الاقتصاد الكلي وان الثاني يتعلق بالرفع في نسب النمو من خلال إصلاحات



تونس للحصول عليه سيتم في نهاية المفاوضات مبرزا أن ذلك يتحدد من خلال تحليل الحاجات مؤكدا انه من المبكر الحديث عن مبلغ .

وأكد "فاشي" في حوار على إذاعة اكسبرس اف ام ان الغاية من تواجده في تونس هو مساندة البلاد بأفضل طريقة ممكنة

البلاد في تحقيق النمو على المدى المتوسط. وحول ما إذا كان الصندوق يشترط فعلا مشاركة الأطراف الاجتماعية في برامج الإصلاح المقدمة أوضح "جيروم فاشي" أن الصندوق كان قد أنجز السنة الماضية استشارة قال إنها تدرج ضمن ما يعرف تقنيا بالفصل الرابع مبينا أنها استشارة سنوية يقوم بها الصندوق مع مختلف

هيكلية تقضي إلى إصلاح اقتصادي في العمق.

ونفى "جيروم فاشي" ما يروج حول سحب الصندوق ممثله في تونس مؤكدا أن مغادرته تأتي بعد نهاية مدة نيابته التي انطلقت سنة 2019 ودامت 3 سنوات.

التحرير:

بعد أن استطاع صندوق النقد الدولي أن يفرض نفسه، على الوسط السياسي في تونس، حتى لم يعد يُر بد من الخضوع لإملاءاته، صار يملك حق تحديد الأولويات. فلم يعد يقبل التفاوض على مبلغ القرض الذي يتطلبه الوضع الاقتصادي للبلاد وفق ما يراه القائمون عليها، بل صار يفرض أن تكون المعالجات وفق ما يراه ويشترط هو، وهو الذي يحدد المقدار الممنوح. مشترطا أن يقبل جميع الأطراف «الوطنية» بتنفيذ هذه الإصلاحات من مثل رفع الدعم عن المواد الأساسية والحد من كتلة أجور القطاع العام وخصخصة المؤسسات العامة. وهكذا يستمر الصراع والتنازع عن «السيادة» بين عبيد الديمقراطية.

السفارة الألمانية في تونس: تدعوا إلى معالجة الماضي والاستئناس بتجربتها

في هذا اليوم، 14 جانفي 2022، يتوجب علينا أن نتذكر أن معالجة الماضي هي عملية على غاية في الأهمية بالنسبة لمجتمع ديمقراطي، وإن كانت في كثير من الأحيان مؤلّمة.

تدعم وزارة الخارجية الألمانية تونس على درب معالجة انتهاكات الماضي ويتجسد هذا الدعم حاليا في إطار مشروع للمفوض السامي لحقوق الإنسان.

التحرير: حكام لا يردون يد لأمس

حتى ألمانيا وجدت منفذا فيما يوفره لهم حكام الضرار من فرص ليدسوا أنوفهم في شؤوننا عبر ما يسمى بالمفوض السامي لحقوق الإنسان وأشبابه. أي تجربة تعرضونها لمعالجة الماضي، وما مآسي ماضينا إلا بعض من نظامكم الذي فرضتموه علينا بالحديد والنار؛ إننا لنندرك يقينا أن هيئة الحقيقة والكرامة بعض من النظام الذي نادي أهلنا بإسقاطه وانا لمسقطوه. فلا أهلا ولا سهلا بحلولكم، وإن غدا لناظره قريب.



أمن الدولة "شتازي" في ألمانيا الديمقراطية Stasi - (والتي تم ضمها للأرشيف الوطني منذ عام 2021) من أهم إنجازاتها، إذ أتاحت الإمكانية لكل مواطن وللضحايا النفاذ لوثائق جهاز أمن الدولة والبيانات الخاصة بهم والإطلاع عليها.

فماذا تريد أن تقول؟

في يوم ذكرى هروب بن علي وعلى وقع أصوات مركبات أعوان الأمن وفرقعات القنابل المسيلة للدموع، نشرت السفارة الألمانية بتونس تدوينة تحدثت فيها عن العدالة الانتقالية والتجربة الألمانية فيها، نصها التالي:

في عام 2013، قرّر البرلمان التونسي الشروع في معالجة الماضي (2013-2016) وإحداث هيئة الحقيقة والكرامة.

لقد بينت التجربة الألمانية في السابق مدى أهمية العدالة الإنتقالية بالنسبة للمجتمع.

فبعد إعادة توحيد ألمانيا عام 1990، تم الشروع في مسار معالجة ديكتاتورية الحزب الشيوعي SED وذلك بهدف خلق ثقافة الذكرى القائمة على الحقائق للمجتمع ككل. ويعد إحداث هيئة إتحادية لمعالجة وثائق جهاز

التفنيدي للبنك، استعداد مؤسسته لمرافقة الشركات التونسية الناشطة في القطاعين العام والخاص، لتقديم خدمات مالية متكاملة للتمويل.

التحرير: الثقب الأسود

سيظل موضوع مقدرات البلاد التونسية من الطلاقة النفطية والغازية من الأحاجي التي تتطلب فك العازها بعد أن أعلن ربع مساحة البلاد منطقة ممنوعة إلا على شركات

ووفق بيان لوزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية، ستخصّص هذه الاتفاقية لتمويل واردات الشركة التونسية من المشتقات النفطية السعودية.

ويأتي توقيع اتفاقية التمويل، في وقت يواجه فيه البلد العربي الإفريقي أزمة سيولة نقدية، أجبرته على تأخير دفعات لشراء الحبوب (القمح) من الأسواق العالمية، الشهر الماضي.

ونقل بيان الوزارة اليوم عن سعد عبد العزيز الخلب، الرئيس

تونس توقع اتفاقية قرض مع مؤسسة سعودية لاستيراد النفط بقيمة 200 مليون دولار

وقعت الشركة التونسية لصناعات التكرير (حكومية) اتفاقية قرض، مع بنك التصدير والاستيراد السعودي بقيمة 200 مليون دولار (576 مليون دينار).



الطاقة الأجنبية، ونظرا للانحياز الاقتصادي، ولقرب إفلاس الدولة التونسية، لم تعد حكومات ما بعد الثورة قادرة على خلاص حاجة البلاد من الطاقة التي تستوردها من الشركات الناهية لثروتنا، فكان اللجوء للاقتراض من السعودية، كأخر الحلول، وبأي مقابل؟ ولكن لا غرابة مع حكم الربيعيات إذا عجزت " مطمورة روما " انتاج حاجتها من القمح وحتى عن توفير ثمن ما وجب استيراده لقوت أبنائها.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي في ندوة صحفية :

تقدّمنا أشواطاً هامة مع الاتحاد الأوروبي لإمضاء اتفاقية جديدة

– تحسين جودة التعليم في الجامعات عالية المستوى الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى من شركاء الاتحاد الأوروبي.

وذلك من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجالات التوظيف والتعليم.

فما هي غايتك من الانتماء إلى هذا البرنامج؟ هل عينت منظومتكم التعليمية ماهية الشخصية التي تريدون نحتها من الإنسان التونسي والدور الذي يجب أن يلعبه في الحياة؟

وما هي مساهمة الطالب والأستاذ التونسي في عملية المبادلة هذه إذا كان أهم أركان هذا البرنامج الأوروبي هي البحوث الثقافية مثل: سياسات إدارة الآثار، والحفاظ على المواقع المتوسطة القديمة، وحماية التراث الثقافي وغيرها. ثم أليست الجهود البحثية لطلبتنا وأساتذتنا تقع ضمن الخطط والأهداف التي ترسمها الجامعات الأجنبية لحاجة مجتمعاتهم مقابل ثمن بخس؟



مراحل متقدمة مع الاتحاد الأوروبي لإمضاء اتفاقية ستضمن امتيازات كبيرة لباعثي المشاريع والمؤسسات البحثية الجامعية.

التحرير: طاقاتنا العلمية للإبحار

إذا كان الاتحاد الأوروبي قد حدد غايته من برنامج Eras- + mus

– توفير فرص للتبادل التعليمي بين الطلاب والأساتذة من دول الاتحاد الأوروبي والدول خارج الاتحاد الأوروبي.

أبرز وزير التعليم العالي والبحث العلمي منصف بوكثير أن المرحلة الأولى من برنامج Erasmus+ 2015-2020 كانت مرحلة ناجحة حيث مكنت من تمويل 73 مشروعا باعتمادات ناهزت 12.5 مليون أورو، مشيرا إلى أن المشاريع التونسية التي تم قبولها مثلت أعلى معدل في أوروبا.

وأشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي في تصريح إعلامي على هامش ندوة صحفية عقدت صباح الثلاثاء 11 جانفي 2022 بمدينة العلوم بالعاصمة لتقديم نتائج «عالية برنامج + Erasmus بتونس : تنمية القدرات في مجال التعليم العالي 2015-2020» أن البرنامج الثاني سيمتد من 2022 إلى 2027 وسيتمكّن من تحسين النتائج التي توصلت إليها تونس في البرنامج الأول الذي شارك فيه قرابة 5000 طالب في إطار برنامج التبادل الطلابي.

وأكد بوكثير في هذا الصدد أنه سيتم ضمن برنامج Eras- + mus للفترة الممتدة بين 2022 و2027 التركيز على المستوى الأوروبي على مجال البحث العلمي مشيرا أنه تم التوصل إلى



و"حق التظاهر واجب"،
و"يسقط يسقط
الانقلاب".

وقد أطلقت قوات الأمن قنابل صوتية وأخرى لغاز مسيل للدموع على المتظاهرين، واستعملت خرطوم المياه، بهدف منعهم من المرور إلى شارع الحبيب الثورة.

التحرير:

سرعان ما انكشف زيف المساحيق التي أخفت الوجه القبيح لقيس سعيد، الذي أراد أن يوارى بها عوامل انهيار النظام الديمقراطي العلماني، بادعائه الطهورية، ورغم المناورات السياسية الخارجية التي تسنده وتمده بالمهمل عسى أن يحكم قبضته على الوضع العام، إلا أن الغليان الظاهر والمكتوم يذكر بالأجواء التي سبقت انهيار سلطة المخلوع، وذلك بجرأة الناس على تحدي قراراته بمنع التجمعات، والتمرد عليها، رغم جراته على الله سبحانه، بمنعه الناس من أداء صلاة الجمعة، مما اضطره إلى الدفع بقوات الأمن إلى الاعتداء على المحتجين واعتقال العشرات منهم، رغم ادعائه حماية الحريات.

وقد أقرت الحكومة التونسية، الأربعاء 12 جانفي منع التجوال الليلي والغاء أو تأجيل كافة التظاهرات في الفضاءات المفتوحة والمغلقة بداية من الخميس ولعدة أسبوعين قابلة للتجديد، وأغلقت المساجد وأبطلت أداء صلاة الجمعة بذريعة الحد من تفشي فيروس كورونا.

وقد تمكن بعض المحتجين من تجاوز الحواجز وواجهتهم الشرطة بالغاز المسيل للدموع وبالضرب واعتقلت عددا منهم.

تظاهرة ضدّ الرئيس التونسي رغم قرار منع التجمعات، واعتداءات أعوان الأمن



أحكمت قوات الأمن المنتشرة بكثافة غلق كامل شارع الثورة (الحبيب بورقيبة) بالعاصمة، ومنعت المحتجين من الوصول إليه ومنعت المتظاهرين من الوصول لشارع الثورة (الحبيب بورقيبة) للتظاهر به عبر الشوارع المؤدية له، مما أدى إلى حدوث "تدافع وتلاسن".

ورفع المتظاهرون القادمون من الشوارع الجانبية شعارات رافضة لما أسموه "انقلابا على الدستور" ومنذدة بالحكم الفردي من قبيل "لا خوف لا رعب الشارع ملك الشعب"، و"لا حال يدوم، بن علي البارح وقيس اليوم"

لبنان:

الحل ليس بالترقيع الأمريكي بل جذري إسلامي تحريري

د. محمد نزار جابر - لبنان

١. اتخاذ قيادة سياسية مخصصة وواعية وسياسية حقيقية، أي في رعاية شؤون الناس رعاية حقيقية، ولا أرى غير حزب التحرير أهل لذلك، للبنان وللمنطقة كلها. فحزب التحرير يحمل مبدأ الإسلام ويقوم عليه ويحمل حلا مفصلا لنظام حكم في كل الأمور التي نعاني منها في لبنان وتعاني منها الأمة أيضا. ولا يمكن أن يكون الحل عن طريق أفراد، بل عن طريق حزب سياسي مبدئي كحزب التحرير، لأن الأفراد لا يمكن أن يغيروا المجتمع مهما كانت قدراتهم العقلية والمادية والسياسية، وبخاصة إذا كان التغيير جذريا.

٢. لبنان هو جزء من المنطقة الإسلامية، ولذلك لا بد أن يعرف الناس في لبنان، مسلمون وغير مسلمين، أن التغيير الجذري الناجع والذي يحل كل المشاكل ويقطع دابر الطامعين المستعمرين، لا يمكن أن يكون إلا مع أهل المنطقة الإسلامية والتي تعاني مثلنا وأكثر من أمريكا والغرب والعملاء، فلذلك لا يمكن الخلاص إلا بالحل الجذري الشامل، وهذا ما يحمله حزب التحرير.

٣. إن تطبيق نظام الإسلام تطبيقا كاملا في الحكم والاقتصاد والسياسة والجيش والمجتمع والتربية والزراعة والصناعة وغير ذلك يتطلب سياسيين درسوا ذلك وكافحوا سياسيا وعرف الناس صدقهم وثباتهم على الحق رغم كل المغريات والإرهاب والتخويف والضغوط وحتى القتل، ومثل هؤلاء موجودون عند حزب التحرير وشبابه.

لذلك ما على الناس سوى أن يختاروا بين الحلول الترقيعية الأمريكية مما حاولت تحسين صورتها عند البعض، وبين الحل الجذري الذي يحمله حزب التحرير.

الأمر يحتاج إلى قراركم الحقيقي للتغيير لتعطوا من يستحق القيادة للخلاص من نار جهنم. فهل أنتم فاعلون!!

نظام عاجز عن رعاية شؤون شعبه.. فليرحل

خليفة محمد - الأردن

الإحصاءات الرسمية فإن 15.7% من الناس في الأردن يعيشون تحت خط الفقر، وأن ثلث السكان فقراء، ونسبة البطالة بين الذكور ارتفعت إلى 25% في الربع الأول من عام 2021. (عن وكالة الأناضول).

يتصرف النظام في الأردن كغيره من الأنظمة في بلاد المسلمين على أن البلد مزعة خاصة لرأس النظام وعائلته وحاشيته، ولا يتصرف من منطلق أنه راع لشؤون الناس ومسؤول عن رعايتهم، وليس أدل على ذلك من عدد الضرائب المفروضة على الناس، وبشتكي النظام باستمرار من قلة الموارد، مع أنه لم يترك مؤسسة منتجة إلا باعها خلال العقود الأخيرة وأكل ثمنها، وأغرق البلد في قروض صندوق النقد والبنك الدوليين، ورهن البلد ومقدراته لكيان يهود والمنظمات المالية الدولية، وهو يستمر في سياسته في الاستقراض الربوي المحرم، ويستمر في رهن البلد لعقود أخرى قادمة، فضلا عن الفساد المالي المستشري في الدولة وأجهزتها ودوائرها.

إن الأصل في الحاكم في أي بلد أنه راع لشؤون الناس وليس جابيا، وأنه المسؤول الأول والأخير عن شؤون الناس، وعمد يعينهم لمساعدته وعن أعمالهم، والأصل فيه أن يحسن رعاية شؤون الناس، بضمان الحاجات الأساسية لكل فرد من أفراد الرعية، ويمكنهم من ضمان حاجاتهم الكمالية قدر المستطاع، ويوظف لأجل ذلك مقدرات البلد وموارده، واستخراج الخامات من باطن الأرض، وهي ملكية عامة للناس جميعا في البلد، وليست ملكا للدولة ولا لأحد فيها، وهي تكفي حاجات الناس وتزيد، لكن النظام مَعِينٌ في وظيفته التي وجد لأجلها، وهي أنه كيان وظيفي، ووظيفته الرئيسية حماية كيان يهود، وبجدة تشغيل الناس يرهن البلد للبنك الدولي عقودا قادمة من الزمن...

المشروع يستهدف الباحثين عن عمل الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عاما، الذين جرى تقييمهم على أنهم في أمس الحاجة إلى دعم توظيفي، مع إعطاء أولوية للشباب والنساء والمستفيدين المختارين القريبين من خط الفقر. (الوكيل الإخباري).

الخبر:

تتوالى الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والطبية والسياسية في لبنان، وآخرها ما دعا إليه الاتحاد العمالي العام من شل حركة النقل احتجاجا على غلاء الأسعار ومنها المحروقات.

التعليق:

إن السياسة هي رعاية شؤون الناس، ولكن من يسمون بالسياسيين في لبنان والمنطقة كلها، ما هم إلا حراس ومنفذون لسياسة الغرب، وبخاصة أمريكا، ينشدون الحلول التي ترعاها أمريكا عن طريق أدواتها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فكيف نطلب ممن يهيمه رضا السيد الأمريكي أن يحل للناس مشاكلهم، وهو مرتبط بالمتستر الأمريكي الذي هو أصل البلاء وأصل المشاكل كلها التي تحل بنا؟! وكيف نطلب من أمريكا، عدونا الحقيقي، أو من توكله لحكمنا نيابة عنها، أن يرعانا ويهتم بنا، ويحل مشاكلنا، وهي التي تركت وكلاءها العملاء من حكام يسرحون ويمرحون ويسرقون وينهبون أموال الناس على مرأى ومسمع منها حتى جاء وقت الإفلاس التام في كل شيء، في السياسة، وفي الاقتصاد، وفي المال، وفي الصحة، وفي التعليم، وفي الإعلام، وفي الأمن، وفي كل نواحي المجتمع، ما يجعلنا أمام مسؤولية تقديم الحلول التي تنقذنا وتنقذ المنطقة كلها مما تخطط له أمريكا من استعبادها وإذلالها ونهب خيراتها وفرض سياستها عليها!!

إن الحل الجذري والوحيد الذي سيخلصنا من كل ما نكابده يوميا يكمن في النقاط التالية:

الخبر:

وقعت الحكومة والبنك الدولي، اتفاقية قرض بقيمة 112 مليون دولار، بهدف دعم مشروع مساندة الأردن لتحفيز التشغيل واكتساب المهارات في القطاع الخاص.

ووقع الاتفاقية، وزير التخطيط والتعاون الدولي ناصر الشريدة، والمدير الإقليمي لدائرة المشرق بالبنك الدولي ساروج كومار جاه.

ويمول المشروع، المصمم لصالح وزارة العمل، مكونات أساسيان: الأول يتضمن التشغيل أثناء التدريب وبقية تبلغ 110.320 مليون دولار، أما المكون الثانية بقيمة 1.4 مليون دولار يتضمن سلعاً وخدمات استشارية وغير استشارية وتكاليف تشغيل المشروع والتدريب، إضافة إلى 280 ألف دولار لرسموم أخرى.

ويلتزم الأردن بتسديد دفعات القرض في 15 أبريل و15 أكتوبر من كل عام، ونسبة 3.33% لكل قسط من قيمة المبالغ الإجمالية المدفوعة، حيث يبدأ القسط الأول في 15 أبريل 2026، وتنتهي في 15 أكتوبر 2040، وفق الوثيقة...

المشروع يستهدف الباحثين عن عمل الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عاما، الذين جرى تقييمهم على أنهم في أمس الحاجة إلى دعم توظيفي، مع إعطاء أولوية للشباب والنساء والمستفيدين المختارين القريبين من خط الفقر. (الوكيل الإخباري).

التعليق:

من الجدير ذكره أولاً هو واقع الناس في الأردن، فبحسب

من حقبة المندوبين إلى المبعوثين الدوليين

المهندس حسب الله النور - السودان

الخبر:

عينت الولايات المتحدة الدبلوماسية المضمخمة ساترفيلد مبعوثاً للتعامل مع أزمة السودان وإثيوبيا، بعد استقالة جيفري فيلتمان، وأعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أن سفير واشنطن لدى أنقرة المنتهية ولايته، والذي يمتلك خبرة طويلة في منطقة الشرق الأوسط سيكون مبعوثاً خاصاً للولايات المتحدة إلى القرن الأفريقي، وأفاد بلينكن في بيان أن خبرة السفير ساترفيلد الدبلوماسية الممتدة منذ عقود، وعمله في ظل بعض نزاعات العالم الأكثر صعوبة، ستكون أساسية لجهودنا المتواصلة لدعم السلام والازدهار في القرن الأفريقي، وتحقيق مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة الاستراتيجية.

التعليق:

إن تقديم جيفري فيلتمان استقالته قبل ثلاثة أشهر من نهاية عمله والإطراء الزائد على المبعوث الأمريكي الجديد من وزير الخارجية الأمريكي، هو دليل واضح على فشل فيلتمان في مهمته في كل من إثيوبيا والسودان، حيث فشلت جبهة تحرير تيغراي في إسقاط الحكومة الإثيوبية، كما فشل انقلاب عبد الفتاح البرهان الذي جرى في 25/10/2021 بإيجاد الاستقرار السياسي في السودان، ما لزم تعيين مبعوث جديد يقوم بمهمة دعم السلام والازدهار على الطريقة الأمريكية، وتحقيق مصالح أمريكا في هذه المنطقة الاستراتيجية على حد وصف وزير الخارجية الأمريكي بلينكن.

إن المهام التي أوكلت لهؤلاء المبعوثين هي المهام نفسها التي كانت توكل للمندوبين السامين في حقبة الاستعمار القديم، فقد كان اللورد كرومر في مصر أكبر من مجرد مندوب سام لكي يضمن بقاها تحت سيوف الاستعمار والاحتلال لأطول فترة ممكنة، متحكماً في ثروتها، وحيشها، ضاغطاً فلاحها، وكذا كان المندوب السامي الفرنسي هنري غورو الذي عمد إلى فصل لبنان عن سوريا، متخذاً منها جيشاً ذا رأس نصراني، وبموازاة ذلك عمل هيربرت صامويل السياسي البريطاني ذو الأصول اليهودية مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين، على وضع اللبنة الأولى التي أفضت إلى قيام كيان يهود. وغيرهم من المندوبين الذين عملوا على تحقيق مصالح بلادهم، واتبعوا في ذلك شتى الأساليب والوسائل. صحيح أن الأساليب والوسائل تم تطويرها وتحديثها بأخرى أكثر مكرها ودهاء، وأشد فتكاً عن المبعوثين الحاليين فعمدوا إلى إشعال الحروب الأهلية والقيام بالانقلابات العسكرية ونهب الثروات، وتساوى في ذلك المبعوثون جميعهم بسمياتهم المختلفة، فلا فرق بين من هو فرنسي أو بريطاني أو روسي أو أمريكي، فكما استخدمت بريطانيا هيئة الأمم فقد استخدمت أمريكا الأمم المتحدة التي هي أدوات للسيطرة وبسط النفوذ، قال الكاتب والمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي: (إذا لم تخدم منظمة دولية مصالح أمريكا فهناك سبب ضئيل للسماح لها بالحياة).

إن المبادرة التي أطلقها المبعوث الخاص للأمم المتحدة فولكر بيرتس لا تخرج من السياق العام للسياسة الأمريكية في السيطرة على الوضع السياسي في السودان، وقد دعمت أمريكا تلك المبادرة بجهود موازية عبر القائم بالأعمال الأمريكي في السودان، الذي التقى بالبرهان، ونائبة رئيس حزب الأمة السوداني التي قدمت له مبادرة حزب الأمة، كما التقى بوفد من لجان المقاومة.

لقد اختلفت المواقف من مبادرة فولكر من حيث القبول المطلق، والتحفظ، إلى الرفض التام، ولكن لا أحد تحدث عنها بوصفها أسلوباً جديداً من أساليب الاستعمار الحديث، بل تجرأ أحد أعضاء الحرية والتغيير ودعا إلى الاستفادة من فولكر الذي وصفه بأنه قدم درساً للأحزاب السودانية.

لقد علق البعض أمالهم على المبادرة الأممية ظانين أنها جوهرية، وكان أمريكا رسول سلام ليس كما فهمها المحلل السياسي هنتنغتون من خلال استقراره للرأي العام العالمي، حيث ذكر في مقال له: (إن صورة أمريكا بالنسبة للعالم كانت توضح شيئاً فشيئاً على أنها القوة العظمى الشريرة والخطر الأوح الذي يهدد مجتمعاتهم"، وقد أكد هذا المعنى رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية روبرت فرغيس).

إن الذي يعول على أمريكا في حل القضايا هو بعيد عن إدراك السياسة الدولية، وأشد بعداً عن آيات القرآن الحكيم: (مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكَ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكَ،) وقال تعالى: (لَا يَأْتِيَنَّكُمْ جِبَلًا مَدُونًا مَا عِنتُمْ فَمَا بَدَتْ الْبُغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تَخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ).

إن الكيانات السياسية في السودان مختلفة فيما بينها ومختلفة مع المكونات العسكرية، إن لم نقل في كل شيء ففي كثير جداً من الأمور، ولكنهم جميعاً مسلمون، إذن فلماذا لا يرجعون إلى القرآن الكريم؟! قال تعالى: (وَمَا آخِذْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ إِلَى اللَّهِ،) وقد يقول قائل إننا لن نتفق في تفسير القرآن، هذا صحيح ولكن له حل في القاعدة الشرعية: (أمر الإمام برفع الخلاف)، فوجب مبايعة إمام يرضى عنه أكثر الناس، فيرفع الخلاف بيننا بما يتبناه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

14 جانفي:

حزب التحرير يقود مسيرة ويدعوا لاسترداد أنفاس الثورة بالإسلام



عليه الناس في 2011 لا يزال جاثما على البلاد إلى اليوم، ولم يفت قادة الحزب بأن بأنهم لم ينسوا ما أصاب تونس وأهلها من كوارث جراء حكم المنظومة العلمانية، من تفجير ونهب متواصل للثروات وعمالة للاستعمار وسفرائه، ومن اغتيايات سياسية ومتاجرة بأرواح الناس، وتنصل الطبقة السياسية (حكما ومعارضة) من كل تلك الجرائم.

كما حث أهل تونس على المطالبة بتحكيم شرع الله ووضع حد لنظام الحكم الرأسمالي الذي نالت من جرائه البلاد الولايات والخييات، وأن لا بد لأهل تونس الذين ضاقوا ذرعا بحكام ما بعد الثورة أن

من المكان الذي كسر الطوق الأمني المضروب على العاصمة في 14 جانفي 2011، ضرب حزب التحرير موعدا جديدا مع الصدى بالحق وجدد العهد بمسيرة يوم 14 جانفي 2022 انطلقت من مسجد أحد بحي التضامن أحد أكبر أحياء العاصمة تونس.

تواصلت إلى مفترق حي الانطلاقة، ورفعت عدة شعارات من قبيل «يا للعار يا للعار بعد الثورة استعمار» «للأمام للأمام ثورة ثورة بالإسلام»..

وتخللت المسيرة كلمات لثلة من أعضاء حزب التحرير في المنطقة، ذكروا فيها أن تونس كانت أول بلد يسقط فيه الناس طغاة الحكم الوضعي وأول بلد رُفِع فيه الشعار الأبرز للثورة: «الشعب يريد إسقاط النظام» وهو الشعار الذي مازال مرفوعا في كل الاحتجاجات والمظاهرات، لأن النظام الذي ثار



يستردوا أنفاس الثورة لإسقاط النظام الوضعي وإقامة حكم الإسلام، ولا يخلوا قلوبهم وأذهانهم من وعد الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام بالدولة الراشدة العريضة المنيع: «... ثُمَّ تَكُونُ جَلْفَةً عَلَى مَنَهَاجِ الثُّبُورَةِ» ثُمَّ سَكَتَ.

التغيير الجذري،
مطلب الثائرين

الدكتور الأسعد العجيلي

مستشرنا زمن حكمهم، وكلا الطرفين قد سلم البلاد وقرارها السياسي للدوائر الغربية ومؤسساتها المالية.

لذلك كان حزب التحرير حريص منذ انطلاق الثورة على تجاوز قضية الثورة على الظلم وإسقاط الحاكم الظالم إلى إسقاط الهيمنة الدولية على ديار المسلمين وإسقاط النظام بكل أشكاله وأركانه ورموزه، واستمر في توجيه أهل تونس بعد فرار بن علي خارج البلاد ليكملوا ثورتهم بالإسلام لأن فيه خلاصهم وخلص أمتهم.

واليوم بعد 11 سنة من فرار بن علي يجدد حزب التحرير أنفاس الثورة ويقود مسيرة من المكان الذي كسر به الطوق الأمني المضروب على العاصمة تونس يوم 14 جانفي 2011، رافعا شعار وتستمر الثورة لإسقاط النظام العلماني وإقامة حكم الإسلام.

إن الحل الأمثل للخروج من ظلم الرأسمالية

الثائرين، وهذا لا يكون في تونس إلا بالإسلام وأحكامه المضيئة، لأنه فضلا عن كونه فرض ربنا سبحانه، فإنه لا سيادة ولا عزة ولا نهضة إلا بالإسلام وحكم الإسلام.

أما القول بأننا يجب أن نقضي على الاستبداد أو لا ونوفر مناخات الحرية حتى يستطيع الشعب أن يختار دستورته وحكامه وفق إرادته، فهو قول سطحي لا يضع في الإعتبار واقع البلاد وخضوعها للهيمنة الغربية، فالأنظمة الاستبدادية في المنطقة لم تأتي إلا بقرار من الدول الغربية المهيمنة على المنطقة باعتبارها تمثل الضمانة لرعاية مصالح الغرب ومنظومته الحضارية، فالظلم الذي تجسّد في بن علي يمكن أن يتجسّد في الذي سيأتي بعده، ما دام سيأتي بالإرادة الدولية نفسها، فالرئيس قيس سعيد استطاع بدعم فرنسي أن يلغي كل المؤسسات التي أنشأها دستور 2014 بجرّة قلم، فأعاد البلاد إلى مربعها الأول. أما حكام ما قبل 25 جويلية فقد كان الظلم والفساد

لقد أصبح التغيير الجذري أمرا يفرض نفسه اليوم على أهلنا في تونس، خاصة بعد فشل الطبقة السياسية، حكاما ومعارضة في إنقاذ البلاد من أزمتها، فعامة الناس في تونس يرون ضرورة العمل على قلع المنظومة الفاسدة التي أدت إلى رهن البلاد بجبل من الديون الخارجية وبأعباء ثقيلة شلت قدرتها على النهضة والتنمية الاقتصادية الصحيحة، وأورثت أهلها الفقر التهميش وغلاء المعيشة والبطالة وانسداد الأفاق والتفاوت الجهوي، بالإضافة لتردي الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، ولا يوجد أي بديل أو خيار غير العمل الجاد لتغيير الواقع على أساس الإسلام.

فالشعب التونسي عندما طالب بإسقاط النظام في ثورته المجيدة هو قطعاً لا يريد الفوضى، وإنما يريد استبدال المنظومة التي غرسها الاستعمار في تونس بنظام بديل يحقق العدل والعيش الكريم، فالشعب إنما ثار على كل من هو مسؤول عن مأساه من الغرب وعملائه إلى الأنظمة الدستورية الوضعية التي تحكم بغير ما أنزل الله، فإسقاط النظام العلماني الوضعي واستبداله بمشروع حضاري ينبثق من عقيدة الشعب، هو مطلب أساسي لدى

المتحكمة وأنظمتها الفاسدة هو إعادة الإسلام إلى سدة الحكم حتى نملك أمرنا ونعالج مشاكلنا الاقتصادية بناء على أحكام الإسلام الشرعية التفصيلية التي تمنع الفقر من الانتشار وتعالجه إذا ظهر، فيها تصحح الدولة غنية، ومتطورة ومتقدمة اقتصادياً ومدنياً، لا تعرف المشاكل الاقتصادية العصرية كالمديونية والبطالة والتضخم، ولا يكتنفها الفساد والاستغلال والطبقية، ولا يجتاحها الفقر والمجاعة، ولا الجهل ولا المرض، ولا يكتنز فيها المال ويهرب. لا عجز في ميزانيتها ولا ضرائب تفرض على رعيته.

والحزب إذ يتصدر العمل لأخذ قيادة الجماهير لتحقيق أهداف الثورة، فلأنه مدركة لأصل القضية، ويعرف العدو وأحبابه، ويعرف كيف يدير معركته لطرده وقطع أيديه العابثة ببلدنا ومصيرنا، ويمك بالمقابل دستور مفصل فيه حلول لكل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها تونس، وهو يدعو الخبراء والمفكرين والقضاة والمحامين والأساتذة والسياسيين وأصحاب الرأي في بلد الخضراء أن يفكروا من خارج إطار المنظومة الغربية، وأن يلتفتوا للبديل الحضاري الذي يضعه بين أيديهم، القائم على أساس الإسلام العظيم، والذي يفرض نفسه اليوم كضرورة سياسية، بالإضافة لكونه واجب شرعي، فلا عدل إلا بتطبيق أحكامه ولا عزة إلا تحت ظله.

المنشور عدد 20: ماذا تريد الحكومة من إتحاد الشغل...؟

أصدرت رئاسة الحكومة، يوم الثلاثاء 11 جانفي 2022، بلاغا توضيحيًا على خلفية ما أثاره المنشور عدد 20 الصادر عن رئاسة الحكومة بتاريخ 9 ديسمبر 2021 والمتعلق بعملية التفاوض مع النقابات من جدل.

وقالت رئاسة الحكومة إن الغاية من المنشور عدد 20 هي التنسيق بين الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية من جهة ورئاسة الحكومة من جهة أخرى، ولا علاقة له بما يُروّج حول نيّة ضرب حق العمل النقابي الذي يكفله القانون، وبيّنت أن الهدف من المنشور هو توفير مقومات نجاح المفاوضات الاجتماعية وإضفاء المزيد من الشفافية

والمصداقية على اتفاقات والتزامات الحكومة تجاه الشريك الاجتماعي. كما أكدت رئاسة الحكومة أن المنشور عدد 20 يهدف إلى تجتّب الاتفاقات ذات المفعول المالي والترتيبي غير القابلة للتطبيق والتي يتم إمضاؤها دون تنسيق مسبق خاصة في هذا الوضع الذي تشهده المالية العمومية.

هذا وجددت رئاسة الحكومة التزامها بمبدأ العمل التشاركي مع الشركاء الاجتماعيين وتمسكها بالحوار الاجتماعي كسبيل للتفاوض الاجتماعي الجدي كما تؤكد أن شعار الحكومة الحالية هو المصداقية والإنجاز الفعلي.

التعليق:

في إطار السعي للتفاوض مع صندوق النقد الدولي يُعدّ الرئيس قيس سعيد ورئيسة حكومته ومحافظ البنك المركزي، برنامج الإصلاحات الاقتصادية" للتوصل إلى اتفاق للحصول على قرض جديد يسدّ الثغرة الكبيرة المفتوحة في الميزانية معدّة.

ومن أوّل الخطوات على طريق تنفيذ أوامر صندوق النقد الكفّ عن توقيع اتفاقيات مع إتحاد الشغل،

وكانت الحكومات السابقة وسعيًا منها لتوفير استقرار اجتماعي وخوفا من المواجهة الشعبية، وقعت على اتفاقيات مع اتحاد الشغل ومنظمة الأعراف لكنها لم تستطع الالتزام بها بسبب تدهور المالية العمومية وشح الموارد المالية.

وفي هذه النقطة وضعت رئيسة الحكومة حداً ووجهت المنشور عدد 20 مؤرخاً في 9 ديسمبر 2021، إلى كافة الوزراء وكتّاب الدولة والمديرين العميين والرؤساء المديرين العميين للمؤسسات والمنشآت العمومية، حدّدت فيه شروط وضوابط التفاوض مع النقابات.

ودعت في المنشور إلى ضرورة التنسيق بصفة مسبقة مع رئاسة الحكومة وعدم الشروع في التفاوض مع النقابات سواء فيما يخص مجال الوظيفة العمومية أو المؤسسات والمنشآت العمومية إلا بعد الترخيص في ذلك من قبلها، إضافة إلى دراسة الطلبات المقدمة من النقابات وموافاة رئاسة الحكومة بتقرير مفصل في الغرض حول مطابقتها للنصوص القانونية مع بيان كلفتها وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة المالية.

ويأتي قرار الحكومة خضوعاً لشروط التفاوض مع صندوق النقد الدولي وتمهيداً للإصلاحات الاقتصادية الموصوفة

بالمؤلمة والتي من بنودها بتجميد الأجور لخمس سنوات قادمة.

هذه الحكومة تتعامل مع الشعب باستغفال كبير، إذ منذ قدومها لا نسمع غير الوثائق المسربة والمعلومات المسربة من غرف القصور المظلمة، حتى ما سمته الحكومات السابقة "بالإصلاحات الهيكلية" تعمدت حكومة الرئيس الإبقاء في تسميته على "الإصلاحات" فقط !!

برنامج الإصلاحات الهيكلية يرتكز على أربعة محاور أساسية:

- المالية العمومية
- السياسة النقدية
- السياسة المالية
- مناخ الأعمال والانفتاح على الخارج

وهي محاور صاغتها حكومة يوسف الشاهد وتقدمت بها في 03 ماي 2020 إلى واشنطن حيث قالت عنه انه عمل غير جدي لأتني إجراء 25 جويلية ليعيد طرح نفس البرنامج بإصرار على تنفيذ ما تباطأت فيه تنفيذه الحكومات السابقة وهو الشيء الوحيد الذي تختلف فيه هذه الحكومة عن سابقتها.

فأي إنقاذ هذا وأي إصلاح يتحدثون عنه؟

هل أن الترفيع في أسعار الحاجيات الأساسية لحياة الناس يعتبر إنقاذاً؟

هل تخلي الدولة عن واجبها في تقديم أبسط أشكال الرعاية المعاشية للناس يعتبر إصلاحاً؟

هل تقديم مقدرات البلاد ومؤسساتها الحيوية للبنوك الاستعمارية يعتبر إنقاذاً؟

وتفاعل مع المنشور عدد 20 الصادر عن رئاسة الحكومة، أفاد الناطق الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل سامي الطاهري خلال تدوينية على صفحته الرسمية، "أن وزارة الشؤون الاجتماعية كانت تسهم بالمفاوضات في فض النزاعات الشغلية والغاء الإضرابات بما يفوق 75% بعد حصول اتفاقات مرضية لجميع الأطراف، وبعد أن كانت مهذا للحوار لاجتماعي وراعية للمفاوضات الجماعية، ستتحول (الحكومة) إلى أكبر مشجع على إنجاز الإضرابات بالمنشور 20 سيء الذكر، وسيصبح فض النزاعات في رحاب منظمة العمل الدولية...". وكان الإتحاد العام التونسي للشغل انتقد المنشور عدد 20 الذي ووصفه بأنه "فضيحة دولة"، ودعا الحكومة إلى ضرورة التراجع عنه، وقال مساعد الأمين العام لاتحاد الشغل، صلاح الدين السالمي، إن المنشور عدد 20 الذي ووجه أساساً للنقابات "يشكل انتهاكاً لعقود الحوار الاجتماعي، ما يدفع إلى تأجيج الوضع الاجتماعي بالبلاد".

ويذكر أنّه في إطار برنامج الحكومة للخروج من الأزمة الاقتصادية طلبت من اتحاد الشغل الموافقة على برنامج اقتصادي يشمل التخفيض بنسبة 10 بالمائة في أجور الوظيفة العمومية. ووفق الأمين العام لاتحاد الشغل فإن البرنامج الاقتصادي، الذي قدمته الحكومة، يقضي كذلك بتجميد الأجور لخمس سنوات قادمة ورفع الدعم عن المواد الأساسية إلى غاية 2026 والتفويت في عدد من مؤسسات القطاع العام.

والسؤال المطروح والمحلّ اليوم: هل أن المنشور عدد 20 هو حركة من قيس سعيد ومن يقف خلفه لتجسيم دور الاتحاد وتحديد سقف أعماله وتقليص نفوذه وقصّ أجنحته والتخفيض مما يحدثه من شوشرة يجعله خاضعاً صامتاً عبر مراسيم الرئيس ومناشير الحكومة،

أما لإسكاته لفترة مؤقتة ريثما يمرر الرئيس وحكومته ما يسمونه بالإصلاحات والإجراءات الموجبة الواردة في الميزانية؟ ويمكن إدراك طبيعة العلاقة المستقبلية بين الحكومة واتحاد الشغل من خلال أول اختبار للطرفين في تنفيذ مقتضيات المنشور عدد 20 وهو إضراب الطاقم الإداري والتقني بالتلفزة التونسية.

إضراب التلفزة الوطنية أول اختبار للاتحاد

دخل الطاقم الإداري والتقني بالتلفزيون العمومي في إضراب مفتوح عن العمل اعتباراً من مساء الأربعاء 12 جانفي، على خلفية ما اعتبره "سوء تصرف" المكلفة الحالية بتسيير المؤسسة. وكان ممثلو النقابات بالتلفزيون التونسي طالبوا خلال ندوة صحفية عقدت بالعاصمة، رئاستي الجمهورية والحكومة بالتعجيل في تعيين "تخصية إصلاحية" تتراأس المؤسسة تكون قادرة على إنقاذها من الوضع الكارثي الذي وصلت إليه". وأكدوا أنه لم يعد بالإمكان التعامل مع المكلفة بالتسيير بسبب رفضها الحوار مع النقابات أو حتى مع أبناء المؤسسة.

وقال نقيب الصحفيين مهدي الجلاصي لوكالة رويترز: "منذ 25 جويلية صدر قرار سياسي بمنع جميع الأطراف من دخول التلفزيون.. وهو أمر خطير للغاية وغير مسبوق يهدد بشكل خطير حرية الصحافة، ويكرس النزعة الفردية في السلطة" وقال أن هناك قراراً سياسياً بمنع كل الأحزاب من دخول التلفزيون الحكومي والمشاركة في برامجه، وأصفا ذلك بأنه يمثل انتكاسة كبرى لحرية الصحافة في البلاد.

ويوم الخميس 13 جانفي الجاري أكد كاتب عام نقابة الإداريين والتقنيين في مؤسسة التلفزة التونسية وليد منصر إلغاء الإضراب، وأضاف منصر في تصريح لإذاعة شمس أف أم أنه واثراً لزيارة رسمية غير معلنة أدّاها وزير الشؤون الاجتماعية والمكلف بالإعلام لدى رئيسة الحكومة، تم التجاوب مع مطالب الإضراب، مشيراً إلى انطلاق الإصلاحات الكبرى صلب المؤسسة موفى الشهر الجاري، وأضاف انه وقع الاتفاق على نظام الأساسي وبعث هيكل تنظيمي ومراجعة طريقة العمل صلب المؤسسة.

وبذلك نرى أن الحكومة قد سارعت في لملمة موضوع إضراب التلفزة واحتوت ارتدادات تصريح رئيس نقابة الصحفيين التي بدأت تظهر في تفاعلات التونسيين على صفحات التواصل الاجتماعي بالتعبير عن الغضب والسخط من توجه الرئيس حكومته بجعل التلفزة الرسمية منبراً خاصاً به كما كانت على عهد بن علي، وبذلك أرجأت الحكومة التفاوض في تفاصيل مطالب المضربين إلى شهر فيفري، وفي المقابل أبدى الطرف النقابي تجاوباً وليونة بتأخير النظر في مطالبهم مع إلغاء الإضراب، مما يدل على أن الرئيس والحكومة يحتاجان إلى وقت أطول لترميم إصلاحات صندوق النقد الدولي ويحتاجان كذلك إلى ما يسمونه "السلام الاجتماعي" وهذا ما يتكفل به الإتحاد وهذا هو الدور التاريخي له.

الاحتجاجات في تونس عود على بدء

إن الاحتجاجات في تونس لم تتوقف منذ الثورة، منها احتجاجات تلقائية شعبية وبعضها مفتعل من أطراف سياسية. أما العنوية الشعبية، فأسبابها تعود إلى أصل واحد، وهو أن النظام بعد الثورة بدل أن يحقق أهداف الثورة ومطالبها في التحرر والعدل والرعاية والأمن والنهضة والوحدة.. زاد في إذلال الناس وترهيبهم وإفساد حكاهم وربطهم بالاستعمار وتفقيرهم وتفريقهم.. لذلك بقي الشعب في العديد من المناسبات يعبر عن مواصلة سياق ثورته بهذه الاحتجاجات بهدف إسقاط النظام. أما التحركات المفتعلة فسيبها الرئيسي خلق التوازنات بين فئات متصارعة على الحكم بهدف الإبقاء على النظام الرأسمالي الذي ترعاه الدول الاستعمارية والحيلولة دون إسقاطه وإقامة نظام تحرر حقيقي مع الأهداف الذاتية لكل فئة، من ظفر جزء أوفر من السلطة أو محاربة فئة أخرى. فالوسط السياسي في تونس رغم ما يفرقه في الظاهر فالكل يرضى بتطبيق النظام الرأسمالي الذي ترعاه الدول الغربية الاستعمارية ويرضى بروابط التبعية للدول المهيمنة على سلطان العالم، بل جميعهم يعادون سلطان الإسلام البديل الوحيد للنظام الرأسمالي. والواضح من سياسة الغرب تجاه تونس أنهم يعملون على تركها تتخبط في هذا العجز إلى حد الإفلاس الاقتصادي لإحكام القبضة على هذا الشعب وعقبه على ثورته على النظام الاستعماري.

الطريقة بين الزيغ والحقيقة 2/3

الحكم فهي قوله تعالى (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين)؛ أي يا محمد قل لأمتك (هذه سبيلي) أي طريقي وستي ومنهاجي (أدعو إلى الله على بصيرة) أي على علم ودراية ومعرفة ويقين وحق وهدى واضحة لأتباعها وهي من الله (أنا ومن اتبعني) أي كل من آمن بي وصدقني إلى يوم الدين يجب أن يدعو إلى الله بتلك الكيفية، وقال ابن عباس رضي الله عنه (يعني أصحاب رسول الله فهم خير هذه الأمة وأعظمها علما فمن تبعهم فهو على هدى مستقيم)، ومعلوم أن إجماع الصحابة مصدر تشريع تماما كالكتاب والسنة.. أمّا قوله تعالى (وسبحان الله وما أنا من المشركين) ففيه إشارة إلى أن اعتماد كيفة للوصول إلى الحكم من غير الشرع الإسلامي هو عصيان لله ورسوله ينتزه المسلم عنه ويتبرأ منه فهو باب من أبواب الشرك بالله لما فيه من طعن في كمال الشريعة وفي نبوة محمد وعصمته عليه الصلاة والسلام..

مناط الحكم

لقد بين لنا الرسول صلى الله عليه وسلم كيفية إقامة الدولة الإسلامية بسيرته في مكة - قولا وفعلا وتقريراً - إلى حدود هجرته إلى المدينة، لذلك وجب علينا أن نقندي بتلك الكيفية ونلتزم بها بوصفها طريقة شرعية واجبة الاتباع؛ فإذا كان مجرد رفع الأصوات فوق صوت النبي من محببات الأعمال (أن تحبب أعمالكم وأنتم لا تشعرون) فما بالك برفع الآراء والأفكار على سبته، وقد حذرنا الله تعالى من أن نقدم قول البشر على الكتاب والسنة (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم).. ويجب أن يكون الدور المكّي في حمل الدعوة هو موضع التأسّي ومناط الحكم لأنه هو الذي احتضن أعمال التمهيد لإقامة الدولة ولأن وضع المسلمين الحالي هو نفس مناط الفترة المكية (غياب الدولة الإسلامية والسعي لإقامتها من جديد).. فمن المعلوم أن المسلم إذا أراد أن يؤدي عبادة من العبادات كالصلاة أو الزكاة أو الحج.. فإنه يدرس الأدلة المتعلقة بكل مسألة يعينها، وكذلك الأمر إذا أراد أن يقيم الدولة الإسلامية فالواجب عليه أن يدرس أدلة إقامتها من سيرة الرسول في مكة قبل قيامها. ومن تتبع سيرته صلى الله عليه وسلم في مكة حتى أسس دولته في المدينة نبيّن بوضوح أنه مرّ بمراحل ظاهرة المعالم كان يقوم فيها بأعمال مميّزة بارزة؛ ففي المرحلة الأولى من الدعوة دأب رسول الله على دعوة من يتوسّم فيهم خيرا من الناس أفرادا عارضا عليهم الإسلام، ومن كانوا يؤمنون به يكتلهم معه في دار الأرقم ابن أبي الأرقم حيث يعلمهم الإسلام والصلاة ويقرّهم القرآن ويغرّهم من عقائد الشرك ومفاهيمهم ويملّوهم بعقائد الإسلام ومفاهيمهم حتى صهرهم بالإسلام وكوّن منهم شخصيات إسلامية عقلية ونفسية.. وكان حريصا في هذه المرحلة على التكتّم والسرية - اتصلا واجتماعا وأداء للصّلوات - إلى أن فشا ذكر الإسلام بحمّة ودخل فيه الناس أفواجا..

الجهر بالدعوة

إلى هذا الحدّ جهر الرسول صلى الله عليه وسلم بالدعوة وأظهر الكتلة، فخرج بالمسلمين في صفيين على رأسيهما كل من حزة ابن عبد المطلب وعمر ابن الخطاب رضي الله عنهما فزلزل كيان مكة وهزّ أركان الشرك ورؤوسه فيها، ثمّ أظهر أمره وأخذ يعرض دعوته على الجماعات كما يعرضها على الأفراد، فاتصل بالحجيج في المواسم ودعا قريشا إلى الصفا وطلب منهم الإيمان بنبوته ورسالته، وانبرى يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويتبى مصالح الناس ويبين أحكام الله في العلاقات.. فتصدى لقريش وأهتها وعقائدها ومعاملاتها وسلوكياتها وبين زيفها وفسادها وخطأها، وهاجم زعماءها وسادتها وكافهم سياسيا وكشف مؤامراتهم التي تحاك ضدّ الدعوة وصاحبها وأتباعها وظلّ على تلك الوتيرة عشر سنوات.. ولما أحسّ صلى الله عليه وسلم بتحدّي المجتمع المكّي في وجه الدعوة وتجمّده على الشرك أخذ يعرض نفسه على القبائل ذات الشوكة - في مكة أثناء المواسم أو بمضارهم خارجها - طالبا منهم

بيده.. فهو من أحكام الطريقة.. لهذا كانت طريقة الإسلام من جنس فكرته وكانت جزءا لا يتجزأ منه ولا غنى عنه؛ فأحكام الفكرة يندرج تحتها النظام الاجتماعي - النظام الاقتصادي - المعاملات - الإرث - العبادات عدا الجهاد - المطعومات والملبوسات - الأخلاق - الأفكار التصديقية.. أمّا أحكام الطريقة فيندرج تحتها (نظام الحكم - نظام العقوبات من حدود وتعزير - أحكام كيفية حمل الدعوة - أحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - أحكام القتال - أحكام السياسة الخارجية..) بحيث أن أحكام الطريقة هي التي تحوّل أحكام الفكرة من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل أي هي التي تخرجها من دفتي المصاحف وبطون كتب الفقه والحديث والسير وتجعلها قابلة للتطبيق والتجسد في الواقع..

ارتباط عضوي

وبما أن أحكام الفكرة وأحكام الطريقة كلاهما أحكام شرعية واجبة الاتباع كان لزاما أن يكون الإيمان بأحكام الطريقة تماما كالإيمان بأحكام الفكرة سواء بسواء، وكان لزاما أن يتحدا وينصهرا ولا يتجزءا وأن يرتبطا ارتباطا عضويا محكما بحيث لا تستعمل في تنفيذ فكرة إسلامية إلا طريقة إسلامية من جنسها، فالتكّب عن الطريقة يؤدي إلى ضياع الفكرة أي أن كل محاولة لتنفيذ الفكرة بغير طريقها الشرعية يؤدي إلى الفشل في إيجادها في الواقع وبالتالي إلى ضياعها، وبهذه الكيفية أخفقت الحركات الإسلامية في استئناف الحياة الإسلامية وإقامة دولة الخلافة لأنها تنكبت عن الطريقة الشرعية المحققة لتلك الغاية السامية فكان الفشل من نصيبها وضاعت الفكرة بالبدول عن طريقة تنفيذها.. فدامت الطريقة جزءا لا يتجزأ من الشريعة فيجب أن يلتزم بها ويقتصر فيها على ما ورد به الشرع وما يستنبط من نصوصه، والشرع لم يكتف بالتنصيص على الطريقة والحكم بوجوبها فحسب بل نصّص أحيانا على الأسلوب والوسيلة وجعلهما في حكم الطريقة؛ فقد أوجب الكفاح السياسي كأسلوب في الكفاح، وأوجب الوسيلة الحادة في ذبح الأنعام وإقامة الحدود اجتنابا للتعذيب والتمثيل، قال صلى الله عليه وسلم (إن الله كتب الإحسان على كلّ شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحدّ أحدكم شفرته وليرّح ذبيحته).. فهل أن هذه الكيفية دائمية أي طريقة لا محيد عنها أم مجرد أسلوب يختلف باختلاف الزمان والمكان..؟؟ بمعنى هل أن كيفة الوصول إلى الحكم مسألة تعبدية شرعية خاضعة للحلال والحرام والاجتهاد والاستنباط والأدلة أم أنها مسألة واقعية مباحة موكولة للعقل البشري يقتبس من تجارب الأمم ما يراه صالحا وناجعا..؟؟

الأدلة الشرعية

بناءً على ما سبق فإن حمل الدعوة الإسلامية والعمل على استئناف الحياة الإسلامية هو من الفكرة وهو فرض على الكفاية لقوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعو إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون).. أمّا كيفية حمل الدعوة والوصول إلى الحكم، فهي من أحكام الطريقة وحكمها أيضا الوجوب من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.. ولما كانت السنة مبيّنة للكتاب، كانت أحكام الطريقة مجمّلة في الكتاب مفصلة في السنة، لذلك يجب أن نقندي برسول الله صلى الله عليه وسلم ونأخذ أحكام الطريقة من سيرته أي من أعماله وأقواله وتقريراته كما نأخذها من القرآن الكريم سواء بسواء لأن كليهما وحى وشرعية ومنكر السنة كافر بالإجماع.. فطريقة الوصول إلى الحكم أحكام شرعية تؤخذ من طريقة الرسول في حمله الدعوة والكيفية التي أقام بها الدولة لأنه واجب الاتباع بصريح النصوص القرآنية؛ قال تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وقال (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا).. أمّا أوضح الآيات الدالة على وجوب اتباع الرسول والتأسّي به في كيفية الوصول إلى

مما لا شكّ فيه أن عبارة (الفكرة والطريقة) اصطلاح فقهي حديث الاستعمال غير موجود لا في تصانيف السلف الصالح ولا حتى في القواميس وكتب اللغة، ورغم أنه من وضع حزب التحرير واستعماله إلا أن مدلوله ملزم للجميع لأنه جزء من الشريعة الإسلامية سواء عيّره بمصطلح (الفكرة والطريقة) أم بغيره من الألفاظ لأن العبارة بالمسمى الذي تلحقه الأحكام وليس بالاسم المصطلح عليه.. وليس من المهم أن يصيب المرء أو يخطئ في التصنيف بين الفكرة والطريقة إذ لا يترتب على ذلك إثم أو نقص، أمّا المهم فهو معرفة حكم الفعل أهو فرض أم حرام أم مندوب أم مكروه أم مباح.. فإذا عرف المسلم أن الكيفية التي أقام عليها الرسول صلى الله عليه وسلم دولته في المدينة فرض واجب الاتباع فقد حصل المطلوب ولا ضير إن لم يتبين تصنيف الحزب أو اصطلاح عليه بأيّ لفظ آخر، فلا مشاحة في الاصطلاح.. أمّا الفرض من وضع حزب التحرير لاصطلاح (الفكرة والطريقة) وإضافته إلى البحث الفقهي فهو الدقّة والضبط في التعبير عن المعاني والتفريق بين الطريقة والأسلوب؛ الطريقة بما هي الكيفية الدائمة للقيام بالفعل بوصفها ثابتة لا تتغيّر ولا تبدل ويكونها فرضا واجب الاتباع، والأسلوب بما هو الكيفية الظرفية الأنية للقيام بالفعل بوصفها غير ثابتة تختلف باختلاف الزمان والمكان والعقلية والظروف، ويكونها من المباحات التي جعل الله لنا فسحة في اختيارها.. فقد لوحظ أن الإسلاميين المحدثين يخلطون بين ما أنزله الله كحكم شرعي ثابت لا يتغيّر ولا يتطور إلى قيام الساعة، وبين الأعمال المباحة التي يجوز للمسلم أن يفعلها أو يتركها أو يتخيّر منها ما يحقق مطلوب الشارع، فقالوا مثلا إن مقصد الشارع هو منع السرقة وحفظ المال، وهذا المقصد يمكن تحقيقه بسجن السارق أو تغريمه أو نفيه أو تأنيبه وليس بالضرورة قطع يده وما النصّ القرآني إلى مثال وليس للحصر.. هذا الخلط بين ما أوجبه الشرع وما خيّرنا فيه هو الذي دفع بحزب التحرير إلى التفريق بين أحكام الفكرة وأحكام الطريقة وأحكام الوسائل والأساليب والتأكيد على أن الأعمال الشرعية الثابتة على غرار إقامة الحدود والجهاد في سبيل الله وإقامة الدولة وتنصيب خليفة واحد.. هي أحكام شرعية ثابتة، فهي بمثابة المقاصد؛ فمقاصد الشارع هي الفكرة، وهذه الأحكام التي تنفّذ بها هي الطريقة، وكما تجب المحافظة على الفكرة تجب المحافظة على الطريقة سواء بسواء لأن كليهما وحى من الله..

الفكرة والطريقة

إن ثنائية الفكرة والطريقة نابعة من طبيعة الإسلام بما هو عقيدة ينبثق عنها نظام أي أحكام شرعية مستنبطة من الأدلة التفصيلية؛ فالإسلام يميّز بالشمول والكمال، فكما بين أحكام النظام بين أيضا الكيفية التي تنفّذ بها تلك الأحكام بأحكام شرعية أخرى، فأحكام النظام هي الفكرة والأحكام الشرعية التي تبين كيفية تنفيذها هي الطريقة، فكل حكم من أحكام الفكرة يقابله حكم من أحكام الطريقة يبيّن كيفية تنفيذه وإيجاده في الواقع، ومن هنا كان الإسلام فكرة وطريقة؛ فالعقيدة والأحكام الشرعية التي تعالج مشاكل الإنسان عامة هي الفكرة، أمّا الأحكام الشرعية التي تبين كيفية تنفيذ هذه المعالجات وكيفية المحافظة على العقيدة وحمل الدعوة فهي الطريقة.. وتامما كسائر أحكام الفكرة فإن أحكام الطريقة تستنبط من مصادر التشريع الأربعة (الكتاب والسنة والإجماع والقياس) بعملية اجتهاد صحيحة؛ فقولته تعالى (وجاهدوا في سبيل الله) من أحكام الفكرة، أمّا قوله (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) فهو من أحكام الطريقة، وقوله صلى الله عليه وسلم (والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر..) من أحكام الفكرة، أمّا قوله (من رأى منكم منكرا فليغيره

وبناء عليه نتبين أن النبيّ مرّ في دعوته بمكة بثلاث مراحل واضحة المعالم: الأولى سرّية قام فيها بتأسيس الكتلة وتثقيفها وصياغة الشخصيات الإسلامية.. أمّا الثانية فجهريّة وقد اهتمّ فيها بالصراع الفكريّ والكفاح السياسيّ وكشف مخططات الأعداء وتبتيّ مصالح الناس، وقد توجت بالمرحلة الثالثة أي استلام الحكم عن طريق طلب التصرة.. هذه هي الكيفية التي أقام بها الرسول صلى الله عليه وسلّم دولته، وإنّ واجب التأسّي به يقتضي منّا أن نقوم بمثل ما فعله وعلى وجهه..

منهم التصرة لإيصال الإسلام إلى الحكم، وقد اتصل باثنتين وعشرين قبيلة إلى أن استجابت له الأوس والخزرج فهاجر إليهم وأقام دولته بين ظهرائهم.. ومع أنّه كان سافرا متحدّيا في دعوته وأوذي في ذلك أذى بليغا هو وأتباعه، إلا أنّه صلى الله عليه وسلم صبر وتحمل واقتصر على الأعمال الفكرية والسياسية ولم يقم بأيّ عمل مادّي قبل تأسيس الدولة..

الدولة العلمانية لا تريد أيّ تدخل من قبل الدين في الدولة ولا في السياسة. ولكن، ماذا عن تدخل السياسة أو الدولة في الدين؟!

أ. محمد زروق

لتعطيل صلاة الجمعة والجماعة، فالمساجد يجب أن تستمر مفتوحة للصلاة كما بينها الرسول ﷺ.

ولسائل أن يسأل هل سبق أن اعترض أحد على تدخل الدولة أو السلطة في الدين؟

إنّ الدولة العلمانية في تونس وغيرها لم تكف عن التدخل في الدين منذ نشأتها وتنتظر إليه على أنه أداة للتحكم في الجماهير والشعوب وتوجيهها حسب المصالح، لذلك حرص القائمون على جميع الدول العلمانية القائمة في بلاد المسلمين على استخدام العلماء والشيوخ لإدامة وتثبيت أنظمتهم، وهذه الظاهرة لا تقتصر على الأجيال السابقة بل استفحل الأمر في أيامنا بما لم يكن سابقا، فالسواد الأعظم من الشيوخ استغلوا المنابر وطوعوا الفتاوى لتمكين الطغاة من الحكم، وتسببوا بشكل مباشر في تخلف الأمة وتقهرها، وأكثرهم مترلّفون ومتسلقون يهونون التقرب من مجالس الحاكم ولا يضرهم التديس على الناس وتطويع النصوص الشرعية خدمة لأجندة النظام وسياساته، كما أنهم لا يتورعون في أن يكونوا منسأة الحاكم ومخبراً لدى الأجهزة الأمنية لضرب العلماء الربانيين وبعض التيارات الدينية.



من الواضح وضوحاً لا لبس فيه؛ ووضوحاً واقعيّاً وتصريحياً، هو إصرار الدولة العلمانية على جهة التدخل وهي من طرف الدين. لا يريدون أيّ تدخل من قبل الدين في الدولة ولا في السياسة.

حسناً، وماذا عن تدخل السياسة أو الدولة في الدين؟ فإذا أثقلت الدولة المساجد بداعي الكورونا كما تقول أو لدواعي سياسية لعدم تمكين المتظاهرين ضدّها للخروج من الجوامع أليس هذا تدخلاً من الدولة في الشأن الديني وفي إقامة الشعائر عندما منعت الناس الأصحاء من أن يرتادوا المساجد للجمعة أو الجماعات فتكون بمنعها هذا أئمة إثمًا كبيراً

العبرة والتعبير. قل فصل الدين عن الدولة، فصل بين الدين والسياسة، فصل بين الدين والحياة، الفصل بين الدولة والدين وهلمّ جرّاً في سياق هذه العبارات الدالة على ما يسمّى بالعلمانية يفتح العين أصلاً وكسرها لمن يشاء، وإن تنطع البعض وقال بفرق بين الفتح والكسر قل ما شئت فكلها على اختلاف الجهات الدلالية تعني نتيجة واحدة، وتقتضي نتيجة واحدة وهي ما يسمى العلمانية أو بالمعنى الأكثر دقة وغاية في القصد: عدم تدخل الدين في الدولة ولا في السياسة.

الخبر:

قررت وزارة الشؤون الدينية، في بلاغ أصدرته يوم الخميس 13/01، تعليق صلاة الجمعة يومي 14 و21 جانفي الجاري ومواصلة الصلوات الخمس، مع وجوب الالتزام بالإجراءات الوقائية المنصوص عليها في بروتوكول حفظ الصحة بالمعالم الدينية.

التعليق:

في سياق الدولة العلمانية وموضوع فصل الدين عن الحياة.. بداية لن نختلف على الاصطلاح، ولن نتيح الفرصة لمن يريد التلاعب بالمصطلحات وسياق

BBC تنشر تسريبات صوتية لزين العابدين بن علي تكشف آخر لحظات حكمه لتونس

ففهم أن اللعبة قد انتهت ففتح له ممر آمن، يدعم ذلك المتحدث السعودي المرعب بالهارب ومن معه وقد سأل عن عدد الضيوف ليهيئ الظروف اللائقة. الخطير في المسألة من جانب آخر هو انخراط مستشار السبسي، رجل بريطانيا المعلن، في عملية التضليل على أن التسريب مجرد عملية اختراق مخابراتية جراء عدم السيطرة على التكنولوجيا السيبرانية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الاتصالات وأن تسريبات البي بي سي لم تضيف شيئا كبيرا للروايات المتداولة حول ما جرى 14 جانفي 2011.



هذه التسريبات تكشف للمخلصين

من أبناء البلد، الحاملين همومه، أن التدخل الأجنبي في شؤوننا هو أصل البلاء وأن لا علاج إلا بقطع يده، وأن على أهل قوتنا الحامية الطبيعية لبيصتنا يقع العبء الأعظم.

التسجيلات التي أجزاها المخلوع في أثناء مغادرته البلاد بعد اندلاع أحداث الثورة عام 2011، لتذيعها اليوم 14 جانفي 2022؛ من قام بتسجيل كل تلك المحادثات، فاضطررت إلى كل هذا الزمن حتى لا يشكك أحد في ذمة البي بي سي ومصداقيتها؟ أليست المخابرات البريطانية هي المشرفة على أمن القصر، وهي التي أمرته بالمغادرة

نشرت شبكة "بي بي سي" البريطانية، اليوم الجمعة، تسجيلات تعود لمكالمات هاتفية أجزاها الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي في أثناء مغادرته البلاد بعد اندلاع أحداث ثورة تونس عام 2011.

وتكشف التسجيلات التي نشرتها الشبكة اللحظات الأخيرة قبل انهيار سلطة "بن علي"، وانتهاء حكمه الفردي الذي استمر نحو 23 عاماً، وما أعقب ذلك من ثورات عريية تنادي بالديمقراطية في المنطقة.

تسجيلات مؤكدة

وأشارت الشبكة إلى أنه تم تحليل التسجيلات من قبل خبراء صوت لم يعثروا على أي دليل على حدوث أي تلاعب أو عبث فيها.

التحرير: إنهم قوم بهت، أهل غدر وكذب وفجور.

هل احتاجت شبكة "بي بي سي" البريطانية، إلى أحد عشر سنة لتثبت أن تحليل خبراء الصوت لديها لم يعثروا على أي دليل على حدوث أي تلاعب أو عبث في

الدولة المشبوهة الرأسمالية بعبادة إسلامية

نبيل عبد الكريم

مع اقتراب الأمة لوعيتها العام لاحتامية عودة الخلافة الإسلامية نجد بعض الناس يبحثون عن المخلص من زمرة الحكام القائمين على من يصلح لهذه المهمة، ويمنون النفس بأن يكون الرئيس التركي أردوغان هو من يصلح لهذه المهمة فنجدهم يبررون له كل أفعاله ويحاولون تلميغها، ويتخيلون أنه يعمل بالخفاء إلى عودة الإسلام إلى سدة الحكم، واستئناف تطبيق شرع الله.

ولكن بحسبة الذئب، ومكر الثعالب عمل أردوغان على إيهام البعض بطرق غير مباشرة أن تطبيق الإسلام لا يكون إلا بالتدرج، لتفادي العالم الرافض لقيام الدولة الإسلامية وللحيلولة دون انقضاها عليها على حين غرة. فنجد المؤيدين لمنهج أردوغان يبررون تطبيقه للقوانين العلمانية الصرفة بأنه نوع من أنواع الخداع للغرب، وأن كل الأعمال التي يقوم بها متمثلة بحكومته التي تعمل خلف الكواليس لعودة الإسلام إلى سدة الحكم.

ومن هذا القبيل ما أورده الكاتب الأردني داود عمر داود في مقالة في «القدس العربي» بعنوان: «معركة المصير واستئناف الحياة الإسلامية»، حاول فيها ربط فكر أربكان وتأثره بفكر حزب التحرير، على حد زعمه، ففكر الشيخ تقي الدين النبهاني مؤسس حزب التحرير رحمه الله المستمد من الكتاب والسنة، وكل من يقرأه يتأثر به لأنه منهج رباني يمثل البلسم لجراح هذه الأمة والعالم، ولا شك في ذلك مطلقا، ولكن حملة ثقيل لأن كل طواغيت العالم تمنع ظهوره، وتشن الحروب من أجل منع ظهوره في كيان تنفيذي، لأن هذا الفكر الذي انفرد به حزب التحرير بالسعي لتطبيق الإسلام فكرة وطريقة، سيخلصهم من جذورهم بمجرد وجوده على الساحة الدولية متجسداً بهذه الدولة الإسلامية العظيمة التي تطبق أحكام الشرع.

ومع أن الكاتب قال صراحة بأن أربكان سعى لتأسيس اتحاد إسلامي، ومنظمة أمم متحدة خاصة بالمسلمين، وإنشاء حلف عسكري إسلامي مثل حلف الناتو، وإصدار الدينار الإسلامي لمنع الغرب من نهبا، وإنشاء سوق اقتصادية مشتركة، وإلغاء الجمارك والحوارات والتأشيرات بين البلاد الإسلامية، فإن جميع ما سبق هو عبارة عن محاولة لجمع بلاد المسلمين في كيان خاص على هيئة الكيانات الرأسمالية، وكأنه ليس لنا نظام إسلامي فريد من نوعه لا يشبه بهيكله أي نظام سياسي، وهو نظام الخلافة الذي فصله الشيخ تقي الدين رحمه الله تفصيلا رائعا بتأصيل شرعي في كتاب نظام الحكم، فأربكان أراد أن يقيم دولة إسلامية متماهية مع العلمانية، فيطبق فيها بعض الأحكام الشرعية مع الحفاظ على شكل الدولة الرأسمالية. غير أن إقامة الدولة الإسلامية لها طريقة واضحة وجليية في فكر الشيخ العلامة تقي الدين النبهاني مؤسس حزب التحرير رحمه الله تعالى.

وكان هدف أربكان من محاولاته تلك هو سحب البلد للقبول بالعلمانية التي تدور في فلك الإنجليز. فوجود هذا الرجل جعل المسلمين يلحقون بالنظام ويقتلون العلمانية المحايدة ويقتلون العملية الديمقراطية، ولكن عندما ظهر خطر النفوذ الأمريكي من خلاله أو من خلال وسط حوله أو من خلال

استمالاته كون أمريكا دعمت خطواته في قبرص، ولذلك نجد أن الجيش التركي الذي كان يدين بتبعيته للإنجليز قد تخوف من ميول أربكان نحو أمريكا فقام فوراً بإقصاء حكومته التي لم تمر أكثر من 13 شهرا، وأجبره على الاستقالة. واعتبرت هذه المرحلة من مراحل الفشل الأمريكي في نقل تركيا لقبضتها، وليس كما يدعي البعض أنه أتيل لرغبته في تطبيق الإسلام.

ومع اعتلاء أردوغان سدة الحكم استطاعت أمريكا انتزاع تركيا من قبضة بريطانيا عبر معارك سياسية طاحنة، كان آخرها الانقلاب الأخير الذي مكنها من القضاء على أي وجود إنجليزي في تركيا. ولكن هناك أموراً على الساحة الدولية تغيرت ما بين زمن أربكان وزمن أردوغان؛ ففي السابق كانت أمريكا تسعى لسحب السنة إلى جانبها وإخراجهم من عبادة بريطانيا، واليوم تحقق لها هذا بعد أن سيطرت على أكثر البلاد الإسلامية وخاصة السعودية، وإنهاء الوهابية، وتغيير ولاء الحكام في السعودية ليخضعوا للسياسة الأمريكية، ولا يخفي هذا على أحد اليوم.

وإذا تناولنا ما جاء به الكاتب (على أنه قد يحمل شيئا من الصحة) دون أي تحامل، فهناك ثلاثة احتمالات لا رابع لها:

١- أن يكون صحيحاً ما يقال عن الرئيس التركي بالعمل لعودة الخلافة واستئناف الحياة الإسلامية. وهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة فقد استلم الحكم رئيساً للوزراء منذ عام 2003، وبعد تحويل الحكم إلى النظام الرئاسي استمر في الحكم رئيساً للجمهورية منذ عام 2014، ونجد أن كل الإنجازات التي حققها على صعيد الجمهورية التركية قد أنجزها بالعلمانية ويصرح بأعلى صوته عبر لقاءاته مفتخراً بذلك، وهذا ما قاله عبر قناة العربية في لقاء معه قبل أربع سنوات عندما سأله المنع أن الكثيرين يجدون صعوبة بالجمع بين الإسلام والعلمانية، فأجاب: «أجد صعوبة في تفسير فهم العالم الإسلامي في الربط بين الإسلام والعلمانية، حيث قمنا بتأسيس حزبنا وعرفنا العلمانية، ووضنا علاقة الإسلام وصلته بالإرهاب لذلك ميزنا بين أن نكون مسلمين كأفراد وبين النظام العلماني، أنا مسلم أحكم تركيا بنظام علماني وهي تعني التسامح من قبل الدولة، والدولة تقف على نفس المسافة من كل الأديان والطوائف. هل هذا مخالف للإسلام؟» انتهى.

فهو يعلنها صراحة أنه يحكم بنظام علماني بحت وليست لديه النية لتطبيق نظام آخر وإن كان هو مسلماً.

ومن ناحية أخرى فقد مضى على توليه منصب رئيس الجمهورية أكثر من سبع سنوات ونجده في كل عام أبعد عن الإسلام من العام الذي قبله! ففي الناحية السياسية نجد الطائرات تنطلق من أراضيها لتقتل المسلمين في سوريا وليبيا والعراق، وهو الذي بنى الجدار الفاصل على طول الحدود مع سوريا ويقتل كل من يحاول تجاوزه من جيرانه المسلمين مطبقاً التعليمات الأمريكية في محاربة الإسلام والمسلمين دون أقتعة بل بكل صراحة يعلنها. وللأسف يبرر له البعض ما يفعله بكل قناعة!

أما الناحية الاقتصادية فإننا نعلم كيف قام بضرته الأخيرة لتحقيق مكاسب سياسية قبل الانتخابات لضرب خصومه ولو تم ذلك بكسر الشعب وتجويعه، فبعد قيامه بالإصلاحات الجديدة القائمة على الربا الصريح، داعياً الناس لوضع أموالهم وسحب قروض بنكية ربوية ويضمن لهم العوائد الربوية، وبعدها نجد أن أسعار كل شيء ترتفع أكثر فأكثر؛ فقد تم رفع تعرفه الكهرباء والغاز والمحروقات بنسب تقوى 50%، وارتفاع هذه المواد يؤدي إلى اشتعال الأسعار بطريقة مرعبة، أي يمن عليهم بغطايا يمينه ويسترد أضعافها بشماله! فهل هكذا تكون رعاية الشؤون؟! أم هي إنجازات خاصة استعداداً للانتخابات القادمة عام 2023م لبقى في الحكم فيما تدعمه وتقف وراءه أمريكا!!!

وبعد هذا الاستعراض نجد أن هذا الاحتمال بعيد كل البعد عن

الحقيقة، وإنما أردوغان يداعب مشاعر الأمة التواقفة لعودة الإسلام.

٢- أنه رجل مسلم يحكم بالعلمانية وليس له أي طموح أن يكون خليفة للمسلمين، ولا يعمل لتطبيق الشرع الإسلامي. وهنا أيضاً نجد أنه لو كان كذلك لتغيرت أعماله التي ينسبها للإسلام كقوله: «سوف أوصل صراعي مع الربا حتى أخلص شعبي من هذا الوباء العظيم»، وقوله: «الربا هو السبب والنتيجة هي التضخم». (خطابه في 2021/12/19)

وهنا سؤال يطرح نفسه: لماذا نجد الغرب يشوه صورة أي رئيس تكون له شبهة الانتماء للإسلام، ومن ثم يخرجونه من سدة الحكم فوراً، بغض النظر عن الجهة التي بين لها بالولاء، وهذا ما حصل مع كثير من الشخصيات مع أنها كانت تتصاع للنظام الولي وتتخذ أوامر أمريكا وغيرها، ومع ذلك تم استبعادها، ولكن لا نجد ذلك يحصل للرئيس رجب طيب أردوغان؟! لماذا؟

فتجده يعتلي منابر تدعم بظاهرها الإسلام، ويقوم ببعض الحركات التي تظهر الإسلام ولو بشكل بسيط، ثم لا نجد أن أمريكا تعمل على إسقاطه، بل يتلقى الدعم تلو الآخر!!

مع أنه لو تبنى أو طبق الحكم بما أنزل الله لاتبعت الأمة بكاملها في ليلة وضحاها لما تحمل من رغبة صادقة لعودة الحكم الإسلامي وأيام العزة والكرامة، فالأمة تقف إلى جانب من يريد تطبيق الشريعة واستئناف الحياة الإسلامية، وستبذل الغالي والنفيس من أجل ذلك. فلو فكر وخطى خطوة واحدة بهذا الاتجاه لرأى بأمر عينه هذا المشهد العظيم من هذه الأمة المعطاءة، ولكن لا نجد أي حراك لأمريكا ضده، بل دعم اقتصادي وسياسي وعسكري ومواقف دولية ترفع من شأن تركيا وتدفع بها إلى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى.

٣- والاحتمال الأخير مع أنني أرجو أن يكون غير وارد لما يحمل من مكر عظيم ضد هذه الأمة، حيث إن الغرب يعلمون أن دولة الخلافة الراشدة بإذن الله قائمة، لذلك هم يقربون شخصية حاکمة لتكون قريبة للأذهان العامة على أنه يصلح لأن يكون خليفة وهو أبعد ما يكون عن ذلك، والذي هو يتوافق مع شخص أردوغان، وذلك لأمر خفي قد يكون صمام الأمان عند قيام دولة الخلافة الحقيقية فيعلن هو أيضاً قيام خلافة إسلامية ويطبق الشرع ولكن بغية خنق الخلافة الحقيقية وتشيت الأنظار وهو معروف للناس ومسوق له سابقاً.

والخلافة الحقيقية قد تكون جديدة على الساحة، ومع وجود نصوص صريحة منها حديث الرسول ﷺ: «إِذَا بُوِيَ لِحَيْفَتَيْنِ، فَأَقْتُلُوا الْأَخْرَ مِنْهُمَا»، إلا أن بُعد الناس عن الدين عبر مئة عام ويزيد جعل فيهم ضعفاً فكرياً كبيراً ولا يضعون هذه النصوص موضع التطبيق.

فشخصية أردوغان تصلح لهذا الموقف لما يمتلكه من دهاء ومكر وهم يتقنون به ثقة كبيرة جداً حيث ينفذ كل ما يطلب منه بشكل دقيق جداً، وهم على ثقة بأنه لن يقيم الإسلام مهما تعرض لضغوط، فهو يعمل على إرساء العلمانية وتفتيس الشعوب الإسلامية من أي ضغط وحرف ورغبتهم لعودة الإسلام إلى سدة الحكم. فوجوده يشكل صمام أمان من ناحيتين:

1- عمله على دمج فكرة العلمانية مع الإسلام والتي يناهى بها ويعتبر تركيا مثلاً يقتدى به وأنه يحقق المساواة والعدل والرفاهية والعيش الهنيء،

2- أنه في كامل الجاهزية ليلعب أواراً تسند له لوأد الإسلام.

أيها المسلمون: إن مكر الغرب فاق كل تصور، وهو حتماً لا يغفل عن مثل هذه الشخصيات لو كانت مخلصاً، فلا تتخذوا بظواهرها وكونوا أصحاب بصيرة مستنيرة، وكونوا مع من يسعى لإعادة تطبيق الشرع واستئناف الحياة الإسلامية. وهذا الفرض له طريقة واحدة من فكرة الإسلام نفسها خطها رسولنا الكريم وجعلها طريقاً مرسوماً يتبعه طاعة لله ولرسوله لإقامة دولة الحق التي وعدنا الله سبحانه بها وبشرنا بها الرسول ﷺ في الحديث الشريف: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَىٰ مِنْهَاجِ النَّبِيِّ»، فاعملوا مع العالمين ولا تكونوا من الخاسرين.

القضاء في الإسلام

الأستاذ أبو أنس جاد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن اتبعه، وسار على دربه، واهتدى بهديه، وانتهج نهجه، واستن بسنته، وحكم بحكمه، وقضى بقضائه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

إن رسالة الإسلام رسالة عالمية شاملة كاملة للبشرية جمعاء، أنزلها الله رحمة للعالمين، فقد أرسل الله تعالى كل نبي إلى قومه خاصة، وأرسل محمداً إلى الناس كافة، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً...﴾ الأعراف 158 فكانت رسالة الإسلام رسالة خاتمة، رسالة شاملة عامة تعالج شؤون الناس جميعاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وبما أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، يعيش في جماعات مبتعداً عن العزلة والوحدة، ونظراً لاختلاف وجهات النظر، وتضارب المصالح عند بني البشر، واختلاف مقاييسهم وتقديرهم للمنافع، كان لا بد من نظام يسيرون به أمور حياتهم، ويعالجون به مشكلاتهم، ويفضون بموجبه نزاعاتهم واختلافاتهم التي تنشأ عن اجتماعهم؛ فكان القضاء في الإسلام نظاماً شاملاً كاملاً يعالج ذلك كله بما يحقق العدل وأكثر منه الرحمة والإحسان بين بني الإنسان، بل بين كل الكائنات؛ لتتعمق في ظل الإسلام بطمأنينة وسلام في حياة ترضي الرحمن، فيفوز بالجنان أهل الطاعة والإيمان، ويبوء أهل الكفر والعصيان بالخسران والنيران.

تعريف القضاء ومشروعيته

القضاء في الإسلام هو الإخبار بالحكم الشرعي على سبيل الإلزام، وهو يفصل في الخصومات بين الناس، أو يمنع ما يضر حق الجماعة، أو يرفع النزاع الواقع بين الناس وأي شخص ممن هو في جهاز الحكم؛ حكماً أو موظفين، خليفة كان أو من هو دونه.

أما مشروعية القضاء فالأصل فيها الكتاب والسنة.

أما الكتاب فقولته تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ...﴾ المائدة 49 وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ النور 51

وأما السنة فأدلتها:

أولاً: فعل الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد تولى القضاء بنفسه الشريفة، وقضى بين الناس، ومن ذلك: قضاؤه بين سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة، حين اختلفا في ابن وليدة، قال سعد: إنه ابن أخي. وقال عبد بن زمعة: هو أخي، وابن وليدة أبي، ولد علي فراهه. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هو لك يا عبد بن زمعة»، ثم قال:

«الولد للفراش، وللعاهر الحجر».

ثانياً: قلد النبي صلى الله عليه وسلم القضاء لأصحابه:

أ. فقد قلد عمرو بن العاص القضاء في قضية واحدة.

ب. قد عين عبد الله بن نوفل قاضياً على المدينة.

ج. قلد علياً كرم الله وجهه قضاء اليمن، وأوصاه قائلاً: «إذا تقاضى إليك رجلان، فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فسوف تدري كيف تقضي» رواه الترمذي وأحمد.

د. قلد معاذ بن جبل قضاء الجند (ناحية من اليمن).

أنواع القضاة

القضاة في الإسلام ثلاثة: أحدهم: القاضي (قاضي الخصومات) وهو يتولى الفصل في الخصومات بين الناس في المعاملات والعقوبات.

والثاني: المحتسب؛ وهو الذي يفصل في المخالفات التي تضر حق الجماعة.

والثالث: قاضي المظالم؛ الذي يتولى الفصل في المنازعات الواقعة بين الناس وأي شخص ممن هو في جهاز الحكم، حكماً كانوا أو موظفين، خليفة كان أو من هو دونه.

شروط القضاة

يشترط فيمن يتولى القضاء سبعة شروط هي أن يكون: 1. مسلماً. 2. حراً. 3. بالغاً. 4. عاقلاً. 5. عدلاً. 6. فقيهاً. 7. مدركاً لتتريز الأحكام على الوقائع.

ويشترط فيمن يتولى قضاء المظالم زيادة على هذه الشروط

شروطان هما:

1. أن يكون رجلاً.

2. وأن يكون مجتهداً، كقاضي القضاة:

لأن عمله قضاء وحكم، فهو يحكم على الحاكم، وينفذ الشرع عليه؛ ولذلك يشترط أن يكون رجلاً، وعلاوة على باقي شروط القاضي أن يكون مجتهداً؛ لأن من المظالم التي ينظر فيها أن يكون الحاكم قد حكم بغير ما أنزل الله، أي أن يحكم بحكم ليس له دليل شرعي، أو أن لا ينطبق الدليل الذي استدل به على الحادثة، وهذه المظلمة لا يستطيع أن يفصل فيها إلا المجتهد، فإذا كان قاضي المظالم غير مجتهد كان قاضياً عن جهل، وهذا حرام ولا يجوز.

تقليد القضاة

يجوز أن يقلد القاضي والمحتسب وقاضي المظالم تقليداً عاماً في القضاء بجميع القضايا في جميع البلاد، ويجوز أن يقلدوا تقليداً خاصاً بالمكان وبأنواع القضايا، أخذاً من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم إذ قلد علياً كرم الله وجهه قضاء اليمن، وقلد معاذ بن جبل قضاء الجند من اليمن، وقلد عمرو بن العاص القضاء في قضية واحدة معينة.

رزق القضاة

قال الإمام الحافظ في الفتوح: ((الرزق ما يرتبه الإمام من بيت

المال لمن يقوم بمصالح المسلمين)). والقضاء مما يجوز أخذ الرزق عليه من بيت مال المسلمين، فهو من مصالح المسلمين التي يجوز الاستئجار عليها، وللقائم عليها أجر سواء أكانت عبادة أم غير ذلك. قال تعالى في شأن مصارف الزكاة: {... وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا...} التوبة 60

وروى أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والبيهقي والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، وما فقه الذهبي عن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أيما عامل استعملناه، وفرضنا له رزقاً، فما أصاب بعد رزقه فهو غلول».

وقد استعمل عمر رضي الله عنه شريحاً على القضاء، وجعل له مئة درهم رزقاً في الشهر، ولما آلت الخلافة لعلي كرم الله وجهه استعمله، وجعل له خمسمائة درهم رزقاً في الشهر. وروى ابن سعد في الطبقات عن نافع قال: ((استعمل عمر بن الخطاب زيد بن ثابت على القضاء، وفرض له رزقاً)). وقد أجمع الصحابة على جواز أخذ الرزق على القضاء.

تشكيل المحاكم

لا يجوز أن تتألف المحكمة إلا من قاض واحد له صلاحية الفصل في القضاء، ويجوز أن يكون معه قاض آخر أو أكثر، ولكن ليست لهم صلاحية الحكم، وإنما لهم صلاحية المشاورة، وإعطاء الرأي، ورأيهم غير ملزم له، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين للقضية الواحدة قاضيين، وإنما عين قاضياً واحداً للقضية الواحدة.

وأيضاً فإن القضاء هو الإخبار بالحكم الشرعي على سبيل الإلزام، والحكم الشرعي في حق المسلم لا يتعدد، وهو حكم الله، وحكم الله واحد. صحيح قد يتعدد فهمه، ولكنه في حق المسلم عند التطبيق واحد لا يتعدد مطلقاً، ولهذا لا يصلح أن يكون القاضي للقضية الواحدة أي في المحكمة الواحدة متعدداً، ولكن يجوز أن يكون أكثر من محكمة في البلدة الواحدة حسب الحاجة، ولكن كل محكمة منفصلة عن غيرها. فالقضاء كالوكالة يجوز التعدد فيها؛ لذلك جاز تعدد القضاة في البلدة الواحدة. وعند تجاذب الخصوم بين قاضيين أو أكثر في مكان واحد، يرجح جانب المدعى، ويكون النظر للقاضي الذي يطلبه؛ لأنه طالب حق، وهو أرجح من المطلوب منه.

أنواع القضاء

أولاً: قضاء الخصومات: قضاء الخصومات هو الإخبار بالحكم الشرعي على سبيل الإلزام فيما يحصل فيه خلاف بين أفراد الرعية في المعاملات والجنائيات والنقبات، وغير ذلك، وأدلة قضاء الخصومات هي أدلة القضاء بعامة الواردة في مشروعية القضاء.

هذا ولا يجوز أن يقضي قاضي الخصومات إلا في مجلس قضاء، ولا تعتبر البيعة واليمين إلا في مجلس القضاء، وذلك لما روي عن عبد الله بن الزبير قال: «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم». رواه أبو داود وأحمد، وهذا الحديث يبين الهيئة التي يحصل فيها القضاء، وهي هيئة مقصودة لذاتها، وهي شرط لصحة قضاء الخصومات، ويؤيد ذلك حديث علي رضي الله عنه حين قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا جلس إليك الخصمان، فلا تكلم حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول». وكذلك الأمر بالنسبة للبيعة واليمين لا اعتبار لأحدهما خارج مجلس القضاء، وذلك للحديث الذي رواه البيهقي: «ولكن البيعة على من ادعى، واليمين على من أنكر» ولا تكون هذه الصفة إلا في مجلس القضاء.

صلاحيات قاضي الحسبة

يملك قاضي الحسبة أو من ينيبه صلاحية الفصل ((الحكم)) في المخالفة التي تضرُّ حق الجماعة فور العلم بها في أي مكان دون الحاجة لمجلس قضاء، فمتى وأين وجدت المخالفة حكم فيها سواء أكان في السوق أو في البيت أو في الطريق في الليل أو النهار؛ لأنه لا يوجد مدعٍ أو مدعى عليه، بل يوجد حق عام اعتدي عليه، أو مخالفة للشرع.

فالرسول عليه الصلاة والسلام حين نظر في أمر صِدْرَةَ الطعام نظر فيها وهو سائر في السوق، وكانت معروضة للبيع، ولم يستدع صاحبها عنده، بل بمجرد أن رأى المخالفة نظر فيها في مكانها، مما يدلُّ على أنه لا يشترط مجلس قضاء في قضايا الحسبة.

ومن صلاحياته أن يختار نواباً عنه تتوافر فيهم شروط المحتسب يوزعهم في الجهات المختلفة حسب الحاجة، وتكون صلاحياتهم القيام بوظيفة المحتسب في المنطقة أو المحلة التي عيّنت لهم في القضايا التي فوضوا فيها، وهذا مقيد بما إذا كان عقد تعيين المحتسب يشتمل على ذلك وإلا فلا، ويكون تحت إمرته نفر من الشرط، ومع من ينيبهم لتنفيذ أوامره وأوامرهم في إزالة المخالفة، ومعاينة الممتنعين.

ثالثاً: قضاء المظالم: يختص قضاء المظالم برفع الظلم عن الحاصل من الدولة على أي شخص يعيش تحت سلطانها سواء أكان من رعاياها أم من غيرهم، وسواء أحصلت هذه المظلمة من الخليفة أم ممن هو دونه من الحكام أو الموظفين.

ودليل قضاء المظالم من الكتاب والسنة:

أولاً: من الكتاب قول الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } النساء: 59

فالنزاع بين الرعية وأولي الأمر يجب رده إلى الله ورسوله. أي إلى حكم الله وحكم رسوله، وهذا يقتضي وجود قاضٍ يحكم في هذا النزاع وهو قاضي المظالم.

ثانياً: من السنة فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله:

أ. فعله عليه الصلاة والسلام: فقد عيَّن راشد بن عبد الله قاضياً للمظالم.

ب. ومن قوله عليه الصلاة والسلام:

1. «من أخذت له مالا فهذا مالي فليأخذ منه، ومن جلدت له ظهراً فهذا ظهري فليقتص منه».

2. روى الإمام أحمد في مسنده عن أنس رضي الله عنه قال: غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا رسول الله، لو سعرت، فقال: «إن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعّر، واني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحدٌ بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال»، فاعتبر التسعير مظلمة؛ لأنه لو سعّر يكون قد فعل شيئاً لا حق له به.

تعيين القضاة وعزلهم

يعين القضاة بأنواعهم ويعزلون من قبل الخليفة أو من قبل قاضي القضاة لما ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي كان يعين القضاة بأنواعهم، وبذلك فإن الخليفة هو الذي يعين القضاة بأنواعهم.

هذا ولا يوجد في الإسلام محاكم استئناف، ولا محاكم تمييز كما في القضاء في الأنظمة الوضعية. فالقضاء من حيث البت في القضية درجة واحدة، فإذا نطق القاضي بالحكم، فحكمه نافذ ولا ينقضه حكم قاضٍ آخر.

والقاعدة الفقهية تنصُّ على أن ((الاجتهاد لا ينقض بمثله)) فليس أيُّ مجتهد بحجة على مجتهد آخر. فلا يصحُّ وجود محاكم تناقض أحكام محاكم أخرى. إلا أن القاضي إن ترك الحكم بأحكام الشريعة الإسلامية، وحكم بأحكام الكفر، أو إن حكم بحكم يخالف نصاً قطعياً من الكتاب أو السنة أو إجماع الصحابة، أو حكم حكماً مخالفاً لحقيقة الواقع، كأن حكم على شخص بالقصاص على أنه قاتل عمد، ثم ظهر القاتل الحقيقي، فإنه في هذه الحالات وأمثاله يُنقضُ حكم القاضي، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». رواه البخاري ومسلم. ولما روى جابر بن عبد الله أن رجلاً زنا بامرأة فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد. ثم أُخبر أنه محصن فأمر به فرُجم».

وأخبر عبد الرزاق عن الإمام الثوري قال: ((إذا قضى القاضي بخلاف كتاب الله أو سنة رسوله أو شيء جمع عليه، فإن القاضي بعده يردّه)). والذي له صلاحية نقض هذه الأحكام هو قاضي المظالم.

ثانياً: قضاء الحسبة: قضاء الحسبة هو الإخبار بالحكم الشرعي على سبيل الإلزام في المخالفات التي تضر حق الجماعة، ودليل قضاء الحسبة من السنة:

1. فعل الرسول صلى الله عليه وسلم؛ وهو ما ورد في حديث صِدْرَةَ الطعام؛ ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ على صِدْرَةَ طعام في السوق، فأدخل يده فيها فالثابت بللاً، فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» فقال: أصابته السماء يا رسول الله، فقال: «أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غشَّ فليس مني».

2. استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم على سوق مكة بعد الفتح سعيد بن العاص، كما جاء في طبقات ابن سعد، وفي الاستيعاب لابن عبد البر، ولهذا فإن دليل الحسبة هو السنة.

تطبيقات قضاء الحسبة

1. استعمل عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة تدعى الشفاء بنت عمرو قاضي حسبة على سوق النساء بالمدينة.

2. كما استعمل عبد الله بن عتبة قاضي حسبة على سوق المدينة، كما نقل ذلك مالك في الموطأ، والثناي في مسنده رحمهما الله تعالى.

3. وكذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقوم بنفسه بقضاء الحسبة، فكان يطوف بالأسواق كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم.

4. ظل الخلفاء يقومون بالحسبة إلى أن جاء الخليفة المهدي فجعل للحسبة جهازاً خاصاً، فصارت من أجهزة القضاء.

5. وفي عهد الرشيد كان المحتسب يطوف بالأسواق، ويفحص الأوزان والمكاييل من الغش، وينظر في معاملات التجار والتعديت على طريق الناس.

ويجوز لقاضي القضاة تعيين القضاة بأنواعهم ومن ضمنهم قاضي المظالم إذا جعل الخليفة له ذلك في عقد التقليد، ويجوز أن يقتصر عمل محكمة المظالم الرئيسية في المركز (العاصمة) (الخلافة)) على النظر في المظلمة من الخليفة ووزرائه وقضاة قضاة، وأن تنظر فروع محكمة المظالم في الولايات في المظالم من الولاة والعمال وموظفي الدولة الآخرين.

وللخليفة أن يعطي محكمة المظالم المركزية ((في العاصمة)) صلاحية تعيين وعزل قضاة المظالم في محاكم المظالم في فروع الولايات التابعة لمحكمة المظالم المركزية. والخليفة هو الذي يعين ويعزل أعضاء محكمة المظالم الرئيسية ((في عاصمة الخلافة)).

هذا بشكل عام ويستثنى من ذلك إذا كان قاضي المظالم ينظر في قضية مرفوعة ضد الخليفة أو أحد وزرائه أو قاضي قضاة ((إذا كان الخليفة قد جعل له صلاحية تعيين وعزل قاضي المظالم)) وذلك لأنَّ بقاء صلاحية العزل بيد الخليفة في هذه الحالة سيؤثر في حكم قاضي المظالم، وبالتالي يحدُّ من قدرته على عزل الخليفة أو أحد أعوانه مثلاً، وتكون صلاحية العزل هذه وسيلة إلى الحرام، أي أنَّ صلاحية عزل قاضي المظالم بيد الخليفة في هذه الحالة حرام، وأما باقي الحالات فإنَّ الحكم باقٍ على أصله أي أنَّ صلاحية عزل قاضي المظالم هي للخليفة كتوليته سواء بسواء.

صلاحيات قضاء المظالم

تملك محكمة المظالم صلاحية النظر في أية مظلمة من المظالم سواء أكانت متعلقة بأشخاص من جهاز الدولة أم متعلقة بمخالفة الخليفة لأحكام الشرع أم بمعنى نص من نصوص التشريع في الدستور والقانون وسائر الأحكام الشرعية ضمن تبني الخليفة، أم متعلقة بفرض ضريبة من الضرائب أم غير ذلك.

ولا يشترط في قضاء هذه المظالم وأمثاله مجلس قضاء، ولا دعوة المدعى عليه، ولا وجود مدعٍ، بل لها حق النظر في المظلمة ولم يدع بها أحد.

هذا وإن وجود مبان ضخمة للمحاكم عامة، ولمحكمة المظالم خاصة تظهر هيبة الدولة وعزتها من المباحات أصلاً، ويصبح هذا المباح واجباً إذا لم تستطع الدولة رعاية شؤون المسلمين إلا به أخذاً بالقاعدة الأصولية: ((إنَّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)).

تعدُّ العقود والمعاملات والأقضية التي أبرمت قبل قيام دولة الخلافة صحيحة بين أطرافها حتى انتهاء تنفيذها قبل الخلافة، ولا ينقضها قضاء الخلافة، ولا يحرکها من جديد، وكذلك لا تقبل الدعاوى حولها من جديد بعد قيام الخلافة، يستثنى من ذلك حالات:

1. إذا كان للقضية التي أبرمت وانتهى تنفيذها أثر مستمرٌ يخالف الإسلام، مثل الربا، فما بقي من الربا فهو موضوع، ومثل زواج مسلمة من ذمي يفسخ العقد، ويفرق بينها وبينه.

2. إذا كانت القضية تتعلق بمن أدى الإسلام والمسلمين لأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم عندما فتح مكة المكرمة أهدر دم بضعة نفر من المشركين كانوا يؤذون الإسلام والمسلمين في الجاهلية، فأهدر دمهم وإن تعلقوا بأستار الكعبة، علماً بأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «الإسلام يجب ما قبله». رواه أحمد والطبراني عن عمرو بن العاص. أي أنَّ من أدى الإسلام والمسلمين مستثنى من هذا الحديث.

أنى لهذه الدولة أن تطهر القضاء وتكرب الفساد!

الديمقراطي في تونس من خلال مسار دعم إصلاح القضاء والمنظومة السجنية بما يتطابق مع المعايير الأوروبية والدولية المعتمدة في هذا المجال كما ترتبط عناصر ما يسمى ب : تعزيز استقلالية ونجاعة القضاء وتحسين النفاذ إلى القضاء وتعصير المنظومة السجنية ارتباطا وثيقا بأحد المجالات ذات الأولوية ضمن برنامج العمل المشترك بين الإتحاد الأوروبي وتونس سنة 2012 - 2016 من أجل الوصول إلى شراكة مميزة وهو مجال دولة القانون والديمقراطية الذي يشمل دعم إصلاح القضاء وكذلك تم تنظيم جلسة عمل يوم الخميس 10 ديسمبر 2020 بمقر وحدة التصرف في برنامج دعم إصلاح القضاء جمع ممثلين عن البرنامج وخبراء عن الجمعية الأمريكية للمحامين - Association - A.B.H Ame (rican Bar) وذلك بهدف تعزيز التعاون والتنسيق لدعم وزارة العدل في تركيز تدريجي لمنظومة وطنية للمصاحبة في تونس والأنشطة الممكن القيام بها في هذا الإطار.

التعليق عن هذا:

هو أنه في غياب رجال الدولة منذ أكثر من 150 سنة، وبعد أن كان للمسلمين دولة أساسها العقيدة الإسلامية التي وحدت عقلياتهم ونفسياتهم وسلوكهم، فكانوا جميعا يتمتعون بعقلية الحكم سواء منهم الذين مارسوا الحكم أو غيرهم من أبناء الشعب من فلاحين وعمال وتجار ومعلمين وغيرهم... ممن لم يتقلدوا وظائف في الحكم لكن يتعلمهم إحساس بالمسؤولية عن جميع الناس حتى من هم خارج حدودهم في أن ترعى شؤونهم وتعالج مشاكلهم، وجد بعد ذلك رجال لا هم يملكون عمليا وجهة نظر في الحياة تكون فكرة كلية، من خلالها تعالج كل مشكلة، ولا هم يملكون وجهة نظر خاصة في الحياة تحقق السعادة فعلا، وليسوا قادرين على إنشاء حياة تعبر عن حضارة خاصة ترفع شعبهم وأمتهم من الحضيض فيعيشوا أرقى الأوضاع وأفضل أشكال العيش وأعلى نواحي الفكر ضمن القيم الرفيعة والإطمئنان الدائم، لذلك كان من العيب أن يبحث عن حلول خارج المنظومة الفكرية الصحيحة الموجودة للشعور والإحساس الجمعي للشعب المسلم الذي طال عليه أمد التضليل والتغريب وضربت معاول هدم القيم والأفكار والمشاعر النبيلة، لذلك كان لا بد من عودة التصور الصحيح للحياة وإعطاء الخالق المدبر حقه في التشريع والقوانين وفرض أحكامه التي تحدد للناس وجه المصلحة المنظمة للعلاقات بين الحاكم والمحكوم رضا واختيارا منهم باعتبارها الحل الوحيد للخروج مما نحن فيه من أزمتات وتخبط واضطراب وتبعية أوجدها الاستعمار فينا أفقدتنا سيادتنا على بلداننا وأراضينا. لذلك نبهنا الله تعالى فقال: (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون).

أحمد اليحيوي

"أَقْمَنْ أَسَسَ بِنِيْنَةٍ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانِ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَسَ بِنِيْنَةٍ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارٍ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ".

رئيس الدولة يدعو إلى تطهير القضاء من الفاسدين فيقول: "الشعب التونسي يدعو إلى تطهير البلاد". ويقول: "ساعدو جهات معينة إلى تطهير القضاء". وبالرجوع إلى ما تقررته الدولة من دعوى دعم إصلاح القضاء، فإن هذا البرنامج كما هو معلوم في إطار برنامج الحكومات المتعاقبة لإصلاح المنظومة القضائية التي توجت "الإستشارة الموسعة لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية" وتنفيذا لاتفاقيتي التمويل المبرمة مع الإتحاد الأوروبي سنتي 2012 و2015.

ويحظى هذا البرنامج بتمويل أوروبي في حدود 40 مليون أورو بالنسبة لمرحلتيه الأولى والثانية (25 مليون أورو سنة 2012 ثم 15 مليون أورو سنة 2015) وتم خلال هاتين المرحلتين، حسب وزارة العدل، "إنجاز جملة من مشاريع تحسين البنية التحتية -وكان المسألة تتمثل في الإفتقار إلى المقرات؟! - وذلك على غرار بناء وتأهيل مقرات المحاكم الابتدائية بصفاقس وقابس ونابل، وإنجاز الدراسات الأولية للمقر الجديد للمحكمة الابتدائية بتونس، بالإضافة إلى إعادة تأهيل عدد من السجون، وكذلك إنجاز مشاريع تطوير المنظومة الإعلامية وتطوير عدد من البرمجيات الحديثة التي يجري تركيبها، بالإضافة إلى برامج المساعدة الفنية الموجهة لتنمية الكفاءات وتطوير المؤسسات استجابة لمقتضيات الإصلاح ووفق أولويات المنتفعين بالبرنامج".

وتجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي قدم دعما مباشرا لميزانية الدولة خلال سنة 2019 بعنوان البرنامج الثالث لدعم إصلاح القضاء يقدر بـ 60 مليون أورو منها 50 مليون أورو قدمت لدعم ميزانية الدولة مباشرة ولا تصرف إلا بتحقيق عدد من المؤشرات التي نصت عليها الإتفاقية، و10 مليون أورو المتبقية قدمت في شكل مساعدة فنية تعهد بها مجلس أوروبا بتنفيذ 4,5 مليون أورو منها، وتم تكليف وحدة التصرف بتنفيذ مبلغ قدره 4,2 مليون أورو في شكل مساعدة فنية يجري الإعداد لها ولم تنفذ بعد.

ويهدف هذا البرنامج كما يدعي القائمون عليه عموما إلى تعزيز أسس دولة القانون والمساعدة على تحقيق الإنتقال

من أمجاد القضاء في الإسلام

1. عمر الفاروق رضي الله تعالى عنه ينصف القبطي من محمد بن عمرو بن العاص عندما ضربه وقال له: (أخذها وأنا ابن الأكرمين!) في سباق الخيل بمصر، فاقصص منه عمر بالدرّة، والصحابه يشهدون، وعمر يقول للقبطي: ((الضرب ابن الأكرمين!)) ثم قال: (أجلها - أي الدرّة - على صلعة عمرو؛ فإنما ظلمك بسلطان أبيه.) ثم قال عمر قوله المشهورة: ((يا عمرو متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً!)).

2. القاضي شريح يقضي ليهودي على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، في درع علي وجدها اليهودي، ولا بينة لعلي، ولكن القاضي يكتفي علياً، وينادي علياً باسمه فيقول: ((تف يا أبا الحسن بجوار خصمك!)) فيعترض أمير المؤمنين قائلاً: ((هذا أول الجور، أكتفيتني وتنادي اليهودي باسمه!)) فلما رأى اليهودي وسمع وعائش هذا الموقف أسلم وقال: ((الدرع عندي ولا أتهم أمير المؤمنين!)).

3. قضية سمرقند المشهورة: دخل الجيش الإسلامي سمرقند عنوة دون أن يعرض القائد الأمور الثلاثة: الإسلام أو الجزية أو القتال. فذهب وفد من أهل سمرقند إلى دمشق عاصمة الخلافة في عصر بني أمية، وتظلم للخليفة عمر بن عبد العزيز، فأرسل معهم قاضياً يبحث القضية، ويحكم فيها، وبعد التحري والبحث حكم القاضي بخروج الجيش بعيداً عن أسوار المدينة بحيث لا تصلها قذائف المنجنيقات، وبعد إصدار الحكم طلب أهل سمرقند بقاء الجيش فيها، فأصرّ القاضي على تطبيق الحكم الشرعي، خرج الجيش امتثالاً للحكم الشرعي، وعرض القائد على أهل سمرقند الإسلام، فأسلموا راغبين بعد أن رأوا عدالة الإسلام.

4. القاضي شريك بن عبد الله ينصف امرأة من أمير الكوفة موسى بن عيسى عم أمير المؤمنين المهدي. كان الأمير قد اشترى حصّة إخوانها من بستان في الكوفة على شط الفرات ورثوه عن أبيهم، وطلب من المرأة أن تبيعها حصتها فأبى عليه ذلك، فما كان منه إلا أن هدم الجدار وضم أرضها إلى أرضه، فاشتكته إلى القاضي شريك، فطلبه للمثول بين يديه أو إرسال وكيل عنه فرفض. فأرسل قائد الشرطة يتوسط له عند القاضي فسجنه، ثم أرسل وجهاء الكوفة فسجنهم؛ لأنّ في توسطهم إعاقه للعدالة، واعتداء على حقوق الضعفاء، فذهب الأمير بغلماؤه إلى السجن وأخرج من فيه عنوة، فحمل القاضي متاعه وانطلق إلى بغداد ليستعفي من القضاء، فتنبّه الأمير لذلك وأعاد قائد الشرطة والوجهاء إلى السجن، وحضر إلى مجلس القضاء، ففضى القاضي للمرأة، وأعاد الأمير الأمر كما كان، وأمر القاضي بإخراج من كان بالسجن، فأنصف المرأة وأقام العدل.

وفي الختام نسأل الله العليّ القدير أن يعجل بقيام دولة الخلافة التي تطبق الإسلام كاملاً، وتحمله إلى الناس كافةً بالجهاد، فتقيم العدل وتنتشر الإسلام في ربوع العالم، ويتحقق قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ { النساء 58. عجل الله قيامها وجعلنا من شهودها وجنودها الأوفياء المخلصين.

الاستعمار وإفريقيا والإمام المجاهد ساموري توري

في ساحل العاج بدأ ساموري باستكشاف آفاق جديدة، خصوصاً أن طبيعة عمله تطلبت السفر إلى عدة مناطق في غرب إفريقيا، والتعرف عن كثب على نظام حياة عدة مجتمعات هناك، وبدأ يفكر في نفسه: يتوجب عليّ بناء إمبراطوريتي الخاصة.

تعرضت والدته للأسر عام 1852، من قبل ملك بيساندوغو الوثني. عندما سمع ساموري بالخبر راح يفكر في طريقة لإنقاذ والدته من الأسر، ولم يكن أمامه في نهاية المطاف سوى أن يعرض على العلك أن يدخل بخدمته سبع سنوات مقابل الإفراج عن والدته، وهذا ما كان.

وخلال تلك المرحلة اكتسب ساموري الكثير من المهارات الدبلوماسية، فضلاً عن تعلمه فنون الإغارة والحروب.

كوتن جماعة تولى رئاستها بنفسه وأقسم على بناء دولة إسلامية في تلك المنطقة، وقام بتسليح رجاله وتدريبهم على فنون القتال، ومن بعد ذلك بدأ نفوذه بالامتداد.

توحيد القبائل الأفريقية

بدأ ساموري توري حركته التوسعية عام 1874، إذ بدأ غزواً تدريجياً لكل القرى المجاورة لعاصمته، وتحالف مع المسلمين في مدينة كانكان، وبهذا استطاع أن يهزم العديد من القبائل، ونجح في تحطيم كل القوى المنافسة له، وصار أكبر قائد لإمارة إسلامية عرفها شعب المالينك.

وفي عام 1884 أعلن ساموري توري نفسه إماماً للمسلمين، وطلب من رعاياه الوثنيين اعتناق الإسلام، ومنع شرب أو بيع الخمر في مملكته ومنع العادات الوثنية، وبدأ في تطبيق الشريعة الإسلامية.

وأنشأ توري جيشاً قوياً قسمه إلى 3 أقسام، الأول للتصدي للفرنسيين ومنعهم من دخول البلاد، والثاني لحفظ الأمن في البلاد، والثالث خصّسه للتوسعات والفتوحات الجديدة للقضاء على الوثنية ونشر الإسلام.

وقد أكثر الزعيم الإفريقي من بناء المدارس والمساجد، واهتم بتحفيظ القرآن.

وامتدت سلطة توري لينضوي تحت نفوذه 162 إقليمياً يضم كل إقليم 20 قرية، يتراش كلاً منها زعيم، حيث يشرف قادة الأقاليم على الزعماء، بينما يشرف الإمام على قادة الأقاليم.

قتل ابنه كي لا يؤثر على حركة الجهاد

من الجدير بالذكر أن ابن ساموري أيضاً تعرّض للاختلاف عندما كان عمره 12 عاماً، لكن هذه المرة كان الفرنسيون هم من اختطفوه، واصطحبوه إلى فرنسا 6 سنوات، حيث تأثر بالثقافة الغربية، ثم عاد إلى بلده شاباً، يطالب والده وقومه بالتخلي عن فكرة الجهاد، فما كان من والده إلا أن قتله أمام حشد من الناس؛ كي لا يؤثر على حركة الجهاد، وخطب فيهم؛ ليعلم الغرب الكافر أن لا أئمن وأغلى عند المسلم من دينه، وأنهم لن يمنعوننا الجهاد بسلبهم عقول أبنائنا، ولسوف نذبهم بأيدينا قبل الخروج للجهاد ضد الكفار، حتى لا يكون هناك شيء أحب إلينا من الله ورسوله ودينه.

ساموري توري يجاهد الفرنسيين 13 عاماً

ابتداءً من العام 1870، كانت فرنسا قد بدأت بالتوسع في غرب إفريقيا، ومع ازدياد نفوذ ساموري توري وضعت فرنسا مملكته نصب

تعود جذور عصر النهضة الغربية وما قبلها عندما كان الأوروبيون يشدون الرحال إلى الأندلس لتلقي علوم المسلمين هناك، وكان الاهتمام السائد حينها يتمثل في إحياء التراث الإغريقي والروماني القديم ودراسته ونقل علوم المسلمين، أعقبت هذه الحقبة الزمنية ظهور طبقة برجوازية جديدة تمتلك رؤوس الأموال والحرف، قامت باحتواء العلماء والمخترعين، بل امتدت يدها إلى الفلاسفة والمفكرين، فندفعتهم إلى التفكير في وضع نظام سياسي واقتصادي وفكري يخدم مصالح هذه الطبقة الجديدة ويقضي على طبقة النبلاء التي كانت مستفردة بالحكم ومخالفة مع الكنيسة.

انقسم المفكرون البرجوازيون إلى صنفين، صنف مهمتهم تحطيم أيديولوجية النبلاء والأساقفة بنقدها والتهمك عليها والسخرية منها، ونجد على رأس هؤلاء فولتير، وصنف آخر أهتم بإقامة مشروع النظام البديل، ونجد على رأس هؤلاء آدم سميث في المجال الاقتصادي صاحب المبدأ الرأسمالي «دعه يعمل، دعه يمر»، ونجد في المجال السياسي جان جاك روسو الذي وضع أسس الديمقراطية البرجوازية.

توازياً مع هذه التحولات العميقة التي بدأت تتشكل في العالم الغربي انطلقت فرنسا أنشطتها الاستعمارية عام 1524م، بمغامرات فردية للتجار والمستكشفين، انطلقت بتجارة الرقيق بمرکزها في السينغال ونقلهم إلى القارة الأمريكية، ثم عندما استقرت اتبعت سياسات الاستيعاب من خلال فرض أنظمتها الثقافية وقيمها. ونجحت في صناعة «نخب إفريقية» تدافع عن الاستعمار وتحارب أفكار الاستقلال، حتى أنه عندما دقت طبول الحرب العالمية الأولى، كانت فرنسا جاهزة بأكثر من مليون جندي إفريقي، ألقت بهم إلى ساحات القتال ضمن جيشها.

الاستعمار كان جزءاً لا يتجزأ من المبدأ الرأسمالي الذي هيمن على الأنظمة الغربية بل هو طريقة تنفيذ فكرته القائمة على فصل الدين عن الحياة، وما الجرائم البشعة التي مارسها الغرب الكافر في إفريقيا بعد أن عملوا على تقسيمها فيما بينهم إلا أصدق مثال على ذلك، فلم يكن يعني بنشر ثقافته ووجهة نظره في الحياة بل كانت عنايته نهب الثروات ومص دماء الناس ولو بإبادتهم عن بكرة أبيهم. وقد يظن البعض أن الاستعمار عندما قدم لإفريقيا قدم إليها وهي بلاد مفرقة في البدايات والجهل، وأن جريمتهم لم تزد عن تركه لها كما هي من غير أن يقدم لها شيئاً، وهذا غاية في التضليل، فأفريقيا السوداء التي صورها الإعلام الغربي كموطن للعنف والمجاعات والتخلف والأوبئة، لم تكن كذلك قبل قدوم الغرب الكافر المستعمر، وأوضح مثال مدينة تمبكتو فقد كانت مركزاً يتوافد إليه الدارسون من كل أنحاء العالم لأنها كانت تحوي أقدم الجامعات في العالم جامعة سنكور التي أنشئت في القرن الخامس عشر الميلادي في مسجد سنكور، حيث يقال بأن عدد طلابها وصل إلى 25000 طالب في ذلك الوقت، كما أن مكنبات تمبكتو العريقة تحتفظ بنحو 300 ألف مخطوطة، وتحتزن صفحات هذه المخطوطات واحداً من أهم الكنوز الثقافية الإسلامية في أفريقيا.

وكعادة المستعمرين عمدوا إلى إخماد موجات التمرد التي خاضتها الشعوب زمن الاستعمار المباشر بأن حاولوا طمسها واستيعابها والقضاء على قياداتها، وكان للمسلمين السبق في مواجهة هذا الاستعمار الغاشم انطلاقاً من مبدأ الإسلام الذي يقوم على عقيدة تحرم أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيلاً، ويعدّ ساموري توري من أبرز الزعماء الأفارقة المسلمين في العصر الحديث، حيث لعب دوراً بارزاً في إفريقيا قبل الاستعمار وبعده، وحارب المستعمرين الغزاة طوال 13 عاماً.

من هو ساموري توري؟

ولد ساموري في سانكور في المنطقة التي تعرف اليوم باسم جمهورية غينيا عام 1830، ليصبح فرداً جديداً في مجتمع «الديولا» التجاري المعروف في المنطقة، وبدأت قصته عندما بلغ الثامنة عشرة من عمره، إذ أرسله والده إلى صديق له في ساحل العاج ليتعلم تجارة السلاح، وفقاً لما ورد في موقع Britannica.

أعينها.

وكان لتوري عدو مسلم هو تيبا، حاكم كندوجو، الذي استغلّ الأطماع الفرنسية لمهاجمة جاره، فكان غالباً ما ينسق مع الفرنسيين لترتيب هجوم مزدوج ضد جيوش ساموري توري.

واستمر القتال بين الطرفين إلى أن توصلوا لهدنة تنجلي بموجبها قوات توري من الضفة اليسرى لنهر النيجر تماماً، ويعترف باستيلاء فرنسا عليها وعلى مناجم الذهب في بوريه، وفي المقابل تعترف له فرنسا بملكيتها للضفة اليمنى من النهر.

استمرت الحروب إجمالاً بين جيش توري والفرنسيين قرابة 13 عاماً، كبد خلالها الزعيم الإفريقي الفرنسيين الكثير من الخسائر في الأموال والرجال، بالرغم من بدائية أسلحته، حتى إن القائد الفرنسي «بيروز» أطلق عليه لقب «نابليون الإفريقي»، وفقاً لما ورد في موقع TRT World..

وقد استطاع الفرنسيون الاستيلاء على مدينتين من مدن ساموري توري، وهما: كانكان، وبيساندوجو، لكن الزعيم الإفريقي أحرقهما قبل الخروج منهما، كي لا يشكلا أي فائدة للفرنسيين.

أما مملكة ساموري فقد أطلق عليها الفرنسيون اسم «المملكة المتنقلة»، وذلك لأن ساموري كان كلما فقد جزءاً من أراضيه أمام الفرنسيين قام بتعويض هذا الجزء بضم أجزاء أخرى من الممالك الوثنية المجاورة، فلا يتغير حجم مملكته، بل تتغير حدودها فقط.

وتوالى على الجيش الفرنسي عدة قادة، لم يستطع أي منهم إخضاع ساموري، فقد توالى الحملات على مملكته، لكنها كلها باءت بالخسائر الكبيرة التي تكبدها الفرنسيون.

لجأت فرنسا إلى الحيلة بعد خسارتها عدة حروب أمام ساموري توري، فعددت معه هدنة، قبلها حاجته إلى الراحة، ولتفرغ لنشر الإسلام في القبائل المجاورة، لكن الفرنسيين كثفوا ميثاقهم عام 1898، حيث عادوا لقتال توري، الذي أخطأ فدخل الغابات الاستوائية وجبال الدان في فصل الأمطار، فاصابت جنده المجاعة.

واشترط الفرنسيون على توري أن يأتي بأبنائه كرهائن ويسلم أسلحته كي يسمحوا له بالنجاة بنفسه، لكنه أثار مواصلة القتال حتى تم القبض عليه ونُفي إلى جزيرة أوجويه، حيث توفي عام 1900.

وعقب هذه المعركة فرضت فرنسا سيطرتها في غرب إفريقيا.

حفيد توري أول رئيس لغينيا

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي إطار خطة رأسمالية جديدة لتزيين وجه الاستعمار الكالح وللحفاظ على مصالحه في إطار معادلة دولية جديدة، منحت فرنسا مستعمراتها في إفريقيا استقلالاً هزلباً ومشروطاً. وتولى أحمد سيكو توري، حفيد ساموري توري، الذي قاد المقاومة من بعد جده، ليصبح أول رئيس لغينيا، عام 1958م.

ويبقى ذكر هذه الملاح البطولية للمسلمين في مواجهة الاستعمار أينما حلّ في بلادهم خير شاهد على أن الأمة ستقوم بقلع النظام الرأسمالي من جذوره لتقيم مبدأ الإسلام العظيم في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة تخرج العباد من جور الأديان إلى عدل الإسلام ومن ضيق الدنيا إلى سعادة الدنيا والأخرة. قال تعالى « بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَكُنْمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ».

المراجع : محمد فاضل علي باري/ سعيد إبراهيم كبردية: المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007م، ص-203 210، وعبد الله عبد الرازق إبراهيم: المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، 1989م، ص-121 144، وانظر: أبو بواهن: تاريخ أفريقيا العام، اليونسكو أدفيرا، 1990م، 135- 139.